

**راي الاهالي**

**دروب التغيير صعبة ولكنها ممكنة**

لم تكن دروب التغيير سالكة يوماً، في اي زمان او مكان!! فكيف اذا كانت دروبنا التي وقعت في قبضة القوى السياسية والاجتماعية النافذة، وهي تتربع على امتيازات تكدست منذ اقرار قانون الصوت الواحد سيء الذكر عام ١٩٩٣ .  
لقد فتح القانون المشار اليه الباب واسعاً أمام تغيير شكل ومضمون الدولة الوطنية:-  
وبدلاً من ان تكون مؤسسات الدولة التشريعية والتنفيذية تحديداً في خدمة المواطنين على حد سواء، فقد عملت المجالس النيابية المنتخبة على اساسه، على اقرار منظومة قوانين سياسية واقتصادية منحازة تماماً لصالح فئة، احتكرت السلطة والثروة وتحكمت في ادارة الشأن العام بما يتوافق ومصالحها.  
فكيف يمكن لهذه الفئة النافذة ان تتحمل فكرة وواقع التغيير المنشود؟

الآن واكثر من اي وقت مضى تصبح عملية المراجعة الشاملة واجباً وطنياً بعد ان فرضت هذه القوى حقائقها على الارض، وبدأت تنشب مخالبتها في جسم الوطن وتعبث فتناً وفساداً دون ادنى اكرتات للمصالح الوطنية العليا؟؟.

ستكون المواجهة صعبة ولكن: لا بد مما ليس منه بد، وكان يمكن ان لا تصل الامور الى هذا الحد من التأزم وشيوع الفتن الداخلية متعدد المصادر والمنطلقات، لو جرى العمل على بناء مرحلة التحول الديمقراطي منذ عام ١٩٨٩، دون تردد ولا انكفاء لا بل ان الذي حصل هو انقلاب على المشروع الديمقراطي منذ ان اصبح قانون الصوت الواحد هو الذي يقود الحياة التشريعية في البلاد.

نتوجه وفي هذه المناسبة التي تجري فيها الحوارات الوطنية على اوسع نطاق بخصوص تعديل قانون الانتخابات النيابية، الى شعبنا الاردني بكل فئاته واتجاهاته، للأخذ بما تعلمناه على امتداد هذه السنوات، وإعلاء المصالح الوطنية العليا، المهددة بالتفكيك. فليس امامنا سوى طريق الحوار الوطني ولن نختار طريقاً غيره من اجل الوصول الى محطة التغيير المستحقة.

حقاً لقد استنزفت طاقات الناس ومعنوياتهم وتآكلت حقوقهم تحت سمع وبصر مؤسسات الدولة التي نريد لها أن تستعيد دورها المتوازن في علاقتها مع الشعب.

المفتاح الآن هو قانون انتخابات ديمقراطي، يفتح الباب على توسيع المشاركة التمثيلية الحزبية والاجتماعية والمنظمة ويعيد التوازن والهيبة للسلطات وللدولة ومؤسساتها.

أما مطاردة حرية الرأي والمعتقد واذكاء الفتن الداخلية فهو من صنع القوى المضادة للتغيير والتي لا تريد استقراراً ولا تطوراً لهذا الوطن.

**المرأة الأردنية في قانون  
الانتخابات النيابية**

تصوير يوسف الغزاوي



**الوطني لحقوق الانسان: مشروع قانوني  
البلديات والامركزية لم يجسد مضامين الدستور**

**القطاعات الاقتصادية تطالب  
بتخفيضات ضريبية وجمركية**

**الأغوار الشمالية: طلبة يشكون عدم توفر مكيفات في قاعات للتوجيهي**

**ارتفاع عجز أونروا إلى ١٥٠ مليون دولار في آب القادم**

**«يونسيف»: ٣٠٪ من أطفال لبنان ينامون ببطن حاوية**

**زيادة هجرة الأيدي العاملة العالمية بمقدار خمسة ملايين**

**السد الأثيوبي والمنعطف الأخير**



## كُلاب وجامعات

المكتب الطلابي - لرابطة الشباب الديمقراطي الاردني «رشاد»

### إقرار نظام إدماج التعلّم الإلكتروني في مؤسسات التعليم العالي لسنة ٢٠٢١ م.

أقرّ مجلس الوزراء نظام إدماج التعلّم الإلكتروني في مؤسسات التعليم العالي لسنة ٢٠٢١ م، وذلك لغايات إدماج التعلّم الإلكتروني ومأسسته، ليصبح جزءاً من المنظومة التعليمية في المملكة، ولرفع مستوى التعليم ليوكب التطوّرات واستخدام التكنولوجيا في التعليم الجامعي، ولتعزيز منظومة التطور التعليمي بالتعامل مع المستجدات الرقمية، وإدامة التعلّم للطلبة خلال الظروف الاستثنائية، وتقبّل التغيير في أساليب التعليم العادية، وإعطاء الفرصة الأوفر والأكثر فاعلية لذوي الاحتياجات الخاصة للتعلّم ان تجربة العاميين الماضيين والصعوبات التي رافقت التجربة تتطلب اجراءات سابقة لهذا القرار تعالج وتحسن نوعية منصات التعليم الالكترونية التي حرمت قطاعا واسعا من الطلبة من الاستفادة منها، كما يجب النظر لصعوبة الازواج الاقتصادية ويجاد الية تمكن الطلبة من امتلاك اجهزة الكترونية وحزم انترنت باسعار معقولة وهو ما لم يتوفر حتى هذه اللحظة.

### الجامعة الأردنية تحتجز شهادات طلاب من ذوي الاحتياجات

#### الخاصة منذ أشهر بغير وجه حق

قامت الجامعة الأردنية باحتجاز شهادات خريجين من ذوي الاعاقة منذ مدة تكاد تصل لسنة تحت ذريعة وجود ذمم مالية عليهم، في مخالفة للمادة (٢٢) من قانون حقوق الأشخاص ذوي الاعاقة التي حددت أن «يكون الحد الأعلى للرسوم التي يتحملها الأشخاص ذوو الاعاقة، المقبولون في مؤسسات التعليم العالي الحكومية لا يزيد على ١٠٪ للبرنامج التنافسي و٢٥٪ للبرنامج الموازي». حيث قامت الجامعة الاردنية باستصدار قرار يلزم الطالب من الاشخاص ذوي الاعاقة بدفع الرسوم كاملة في حالة تسجيل الطالب للمواد الاستدراكية والمواد المعادة.

خمسة طلبة من ذوي الإعاقة تفاعلوا عند تخرجهم من الجامعة الاردنية قبل اشهر بأن الجامعة تطالبهم بدمم سابقة بأثر رجعي نتيجة دراستهم ل مواد معادة او استدراكية .. ورفضت ادارة الجامعة تسليمهم شهادات تخرجهم الى ان يقوموا بدفع فرق الرسوم الجامعية عن المواد المعادة والمواد الاستدراكية. وعلى الرغم من احتجاج الطلبة الخريجين وقيامهم بالشكوى لاكثر من مرة ولاكثر من جهة بان القرار لا ينطبق عليهم كونهم التحقوا بالجامعة قبل ٢٠١٧ لأنهم وبعد البحث والعمل الجاد تمكنوا من تحصيل ورقة تم التوقيع عليها من قبل رئيس الجامعة الحالي تخص القرار الذي استصدرته الجامعة وان القرار يطبق على الطلبة المقبولين ٢٠١٧ الغد ٢٠١٨.. (القرار الذي بقي معتم عليه ولا تفاصيل بشأنه كل ما أرادوا التفسير).. وأما الطلاب الذين تم قبولهم بعد صدور القانون فهم غير ملزمين بدفع أكثر من ١٠٪ للجامعة، وفقاً لصراحة نص المادة رقم ٢٢ من قانون ٢٠١٧ لعام ٢٠١٧.

وعلى الرغم من قيام الطلبة الخريجين بلقاء رئيس الجامعة وتقديم المذكرة التي طلبها، إلا أن إدارة الجامعة وبعد مضي أكثر من ثلاثة أسابيع على تقديم المذكرة وما يزيد عن ٩ أشهر من تخرج الطلبة، لا تزال ترفض تسليمهم الشهادات، وهو الأمر الذي يعيق قدرتهم على البحث عن عمل او استكمال دراساتهم العليا والتقدم للحصول على منح دراسية.

رابطة الشباب الديمقراطي الاردني رشاد تطالب وزارة التعليم العالي بالتدخل الفوري لإنصاف الطلبة ذوي الاعاقة الذين تستفرد بهم ادارة الجامعة الاردنية وتواصل حرمانهم من حقهم بالحصول على شهادات التخرج.

### الأغوار الشمالية: طلبة يشكون عدم توفر مكيفات في قاعات للتوجيهي

شكا طلبة ثانوية عامة في لواء الاغوار الشمالية من عدم توفر مكيفات في عدد من القاعات المخصصة لتقديم امتحان الثانوية العامة (التوجيهي) في ظل ارتفاع درجات الحرارة. وقال طلبة وأولياء امور، إن العديد من قاعات امتحان التوجيهي تفتقر لميزة التكييف التي توفر أجواء مريحة للطلبة لتقديم امتحاناتهم. وبين الطلبة ان قاعاتهم تم تزويدها بمراوح هوائية لا تغني عن وسائل التكييف التي تحظى بها قاعات أخرى، ما يسبب ارباكا لهم في ظل ارتفاع درجات الحرارة في المناطق الغورية، داعيين الى تزويد جميع قاعات الامتحانات بأجهزة تكييف حتى يتسنى للطلبة إكمال تقديم امتحاناتهم بأريحية.

واشاروا ان مسألة توفير أجهزة التكييف لطلبة الثانوية العامة تمت المطالبة بها عدة مرات من الأهالي خلال السنوات الماضية والتي شهدت خلالها تزويد بعض قاعات الامتحانات بها دون أخرى، مؤكداً أن اجواء مناطق الأغوار تتطلب منحها الأولوية في مشروعات تكييف الغرف الصفية التي تقوم بها وزارة التربية والتعليم.

### طلبة التوجيهي يشكون من صعوبة الاسئلة واحاديث عن

#### تسريب الاسئلة والتربية تحرم الطلبة المتهمين

بعد نشر اسئلة امتحان مادة اللغة الانجليزية على منصات التواصل الاجتماعي تداول نشطاء على منصة فيس بوك ورقة إجابات لامتحان اللغة العربية الفصل الثاني ليوم السبت الماضي اثناء عقد الامتحان، الامر الذي اثار ردودا سلبية من قبل الطلبة ومن الذين يواصلون الشكوى من صعوبة اسئلة مادة الكيمياء ومواد اللغة العربية وطالب الطلبة بانصافهم ومراعاة انقطاعهم عن الدوام الوجاهي لعام كامل وهو ما ايده معلمون مختصون اكدوا صعوبة الاسئلة لهذا العام وفي ردها على تسريب الاسئلة اعتبرت وزارة التربية ان هذه السلوكيات تصدر من اشخاص متقصدين التشويش على سير الامتحانات والإساءة الى سمعة التعليم في الأردن، واكد ناطق باسم الوزارة انه تم التحقيق في الموضوع وتبين ان احد الطلبة قام بادخال هاتفه الخلوي وتصوير الاسئلة ونشرها وتم اخذ قرار بحرمانه في حين لم يتم التطرق او الاشارة الى من يحمل مسؤولية ادخال الطالب هاتفه للقاعة وهل تم محاسبة المتسببين من مراقبي القاعة والاداريين اما لا؟! في حين تباينت اراء طلبة الفرع الادبي عقب خروجهم من امتحان لغة عربية تخصص فصل الثاني حول طبيعة الاسئلة بين من اعتبرها جيدة ومتوسطة وصعبة في حين اتفق معظمهم على اعتبار الامتحان بشكل عام دقيق جدا على حد وصفهم.

### طلبة جامعة الحسين يطالبون ادارة الجامعة بتسهيل تسجيلهم

منعت ادارة جامعة الحسين الطلبة الذي عليهم ذمم مالية من التسجيل علما ان بعضهم خريجون لهذا الفصل ووجه الطلبة مذكرة لادارة الجامعة مطالبين السماح . لإستكمال تسجيل المواد على الفصل الدراسي الصيفي . وتقدير الوضع الاقتصادي الاستثنائي الذي يمر به الطلبة، كما عبرت طالبات الجامعة عن الاستغراب من قرار الجامعة اغلاق شاشات التسجيل لحين الدفع بدل رسوم السكن العام الماضي لشركة تطوير معان حيث ان الطالبات العام الماضي لم يستعملن السكن مطلقا بسبب التعلّم عن بعد. وطالبن بتأجيل الدفع لحين صرف منحة الشمال والوسط التي تم تأخيرها بقرار من وزارة التعليم العالي.



# « القومية واليسارية » سياسات الضغط على الحريات العامة والشخصية تتعاكس مع منظومة الإصلاح

الاهالي - وجه ائتلاف الاحزاب القومية واليسارية المذكورة التالية الى رئيس اللجنة الملكية لتحديث المنظومة السياسية هذا نصها:

**«رئيس اللجنة الملكية لتحديث المنظومة السياسية الأكرم السيدات والسادة / أعضاء اللجنة المحترمين تحية طيبة وبعد،**

يهدىكم ائتلاف الأحزاب القومية واليسارية أطيب تحياته، ويتقدم بالمشورة تاليا حول مداوات اللجنة بخصوص بعض القضايا ذات العلاقة بقانوني الانتخابات والأحزاب.

منذ بدء عمل اللجنة الملكية لإصلاح منظومة القوانين السياسية بتاريخ ١٠ / ٦ / ٢٠٢١ تصاعدت سياسات الضغط على الحريات العامة والشخصية، الأمر الذي يتعاكس تماما مع الموجبات الضرورية لإصلاح منظومة القوانين السياسية.

هذا إضافة لصدور قرارات حكومية واسعة في الشأن المالي والاقتصادي وفق نفس النهج الذي اوصل البلاد إلى المأزق الحاد الذي لا يمكن الخروج منه دون اجراء إصلاحات واسعة تشمل المنظومتين: السياسية والاقتصادية.

اننا في الوقت الذي نعبر فيه عن احترامنا للتعددية السياسية والفكرية، ولجميع وجهات النظر بشأن اصلاح القوانين المطروحة على اللجنة حاليا: الا اننا نحذر من العمل على تعويم فكرة الحزب السياسي بحيث يجري مضاهاته بالحركات والتيارات السياسية والاجتماعية التي لا تستند في بناها التنظيمية إلى أنظمة داخلية مستقرة ولا تعبر عن مصالح اجتماعية متجانسة ولا تنطلق من مرجعية فكرية وسياسية ورؤية برنامجية.

ويثير استغرابنا تماما هذا الإصرار على تشكيل تيارات سياسية لاستيعاب الأحزاب السياسية في الوقت الذي تم فيه تحديد الهدف الرئيسي من تعديل قانون الانتخابات النيابية، وهو الوصول إلى برلمان حزبي تعددي وتشكيل كتل سياسية مستقرة في مجلس النواب.

ان تشكيل الائتلافات والتيارات السياسية يجب أن يبقى خياراً للأحزاب السياسية وفقاً لقانون الانتخابات النيابية الذي سيجري



تعديله وإقراره، ولا يمكن أن تنجح عملية تشكيل تيارات بنص قانوني أو اجراء فوقي، بل يجب أن ينطلق من إرادة سياسية حقيقية تتوخى الوقوف على الأسباب الحقيقية التي أدت إلى غياب حياة حزبية فاعلة وتستهدف أفق تضمين القانون المنشود نصوصا واحكاما تكفل تطبيق النص الدستوري الذي يؤكد على حق الأردنيين في تشكيل أحزاب سياسية.

إن أحزاب الائتلاف وانطلاقا من حرصها على نجاح عمل اللجنة وفقا للأهداف المحددة في التطوير والتغيير والمشاركة الشعبية في القرار، فإنها تطالب رئاسة اللجنة بالتراجع عن قرار حصر مخاطبة الرأي العام الأردني بالناطق الإعلامي للجنة، وتمكين أعضائها من التعبير عن آرائهم وطروحاتهم وطروحات من يمثلون بكل حرية، وذلك بالتفاعل الحر المباشر مع كافة الاطراف والآراء في مجتمعنا الذي يتطلع إلى تغيير جاد وجوهري في منظومة القوانين السياسية، والانضباط إلى ما جاء في الدستور الأردني الذي نصّ على ان « الأمة مصدر السلطات ».

اننا في الوقت الذي ندرك فيه المستوى الحاد للأزمات السياسية والاقتصادية في البلاد، فاننا نتطلع إلى نتائج بمستوى التحديات، واجراء تغيير طال انتظاره على المنظومة السياسية وقوانينها الراهنة التي عطلت مسار التحول الديمقراطي منذ إقرار قانون الصوت الواحد عام ١٩٩٣.

## ارتفاع نسبة الدين العام الأردني إلى ١٠٧,٩٪ بنهاية الثلث الأول من ٢٠٢١

الاهالي - ارتفع إجمالي الدين العام في الأردن، إلى ٣٣,٨٩٤ مليار دينار بنهاية نيسان/أبريل الماضي، مقارنة مع ٣٣,٤٩٤ مليار دينار في شهر آذار/مارس الذي سبقه.

وبحسب بيانات حكومية نقلت عن النشرة المالية الشهرية، بلغت نسبة الدين العام من الناتج المحلي الإجمالي للأردن ١٠٧,٩٪ حتى نهاية نيسان/أبريل ٢٠٢١، مقارنة مع ١٠٦,٩٪ حتى نهاية الربع الأول من العام ذاته.

وبلغت نسبة إجمالي الدين العام من الناتج المحلي الإجمالي باستثناء ديون صندوق استثمار أموال الضمان الاجتماعي ٨٦,٣٪.





## القطاعات الاقتصادية تطالب بتخفيضات ضريبية وجمركية

٢٠٢٠ يعود الى النمو في القطاعات الصناعية الاستخراجية ١٥,٤٪ ثم قطاع الزراعة بنسبة ٢٪ وهي قطاعات استثمارية و اشاروا الى الارتفاعات في الايرادات العامة حيث بلغ الارتفاع ٦٥٢ مليون دينار بالقياس على الفترة نفسها من العام الماضي نتيجة ارتفاع الايرادات الضريبية بحوالي ٤٢٣ مليون دينار مما يؤكد ان الاعفاءات على الرسوم الجمركية وكلفة الشحن لن يكون لها تأثير كبير على العجز في الموازنة العامة وخاصة بعد ان كشفت بيانات وزارة المالية ان الدين العام ارتفع بمقدار ٨٦٥ مليون دينار خلال اربعة اشهر ليصل اجمالي الدين العام ٣٣,٨٩٥ مليار دينار والمفترض ان تغطي هذه الزيادة النفقات الاضافية والنقص في الايرادات الضريبية والجمركية للقطاعات الانتاجية للحفاظ على اسعار السلع وتلافي الارتفاعات على الاسعار والحفاظ على القدرة الشرائية وتفعيل آليات السوق للحفاظ على نسبة النمو المتحقق اصلا ٠,٣٪. وعليه فان هذا مرهون باستجابة الحكومة للقطاعات من خلال غرفة الصناعة والتجارة.

على اجور الشحن كما طالبوا باعادة هيكله الرسوم الجمركية على السلع الاساسية واعادة النظر بالضوابط على عمليات استيراد السلع من سوريا لانخفاض تكاليف النقل، كما طالبوا باعادة النظر بالكلفة التشغيلية لاسعار الطاقة وتسهيل استخدام الطاقة البديلة للمصانع ويجاد بدائل للشحن. ويؤكد الخبراء الاقتصاديون على ما ذهبت اليه مطالب القطاعات بضرورة تحمل الحكومة مسؤوليتها كأن تستأجر الحكومة بواخر خاصة لدعم القطاع التجاري وتستوفي جزءا من اجور الشحن من التجار وتحمل الجزء الآخر لتلافي الانكماش وعلى ضرورة الاستمرار بقانون الاستثمار الحالي الذي يمنح اعفاءات ضريبية وجمركية تشمل قطاعات واسعة اهمها الزراعة والاتصال والنقل البحري والجوي والسكك الحديدية، والذي ارتفع خلال العام الماضي بنسبة ٢٦,٥٪ والتي سجلت ما يقارب ٢٤ الف فرصة عمل لذلك طالبوا الحكومة بعدم الاستجابة لطلب صندوق النقد الدولي بالغاء الاعفاءات الضريبية والجمركية المنصوص عليها في القانون الحالي مؤكدين ان الغاء هذه الاعفاءات ستدفع باتجاه هجرة رؤوس الاموال وبالتالي ايقاف الخطط في المناطق التنموية والصناعية.

ولفت الخبراء الى النمو المتحقق في الربع الاول من العام والمقدر ٠,٣٪ مقابل انكماش ١,٦٪ خلال العام

الاهالي - خاص طالب ممثلو القطاعات الاقتصادية الانتاجية والتجارية الحكومة باتخاذ اجراءات فاعلة لمواجهة ارتفاعات اسعار السلع الانشائية والاستهلاكية بالسوق المحلية لدرء الاخطار المترتبة عليها سواء القطاعات الانتاجية المولدة لفرص العمل او القدرة الشرائية للمستهلك مما يزيد من حدة الانكماش الاقتصادي لانخفاض القدرة الشرائية لثبات الدخل وعدم قدرتها على تغطية الارتفاعات المتوالية على اسعار السلع وذلك لارتفاع اسعارها في بلاد المنشأ سواء السلع الغذائية او المواد الخام وارتفاع اجور الشحن وانعكاساتها بالضرورة على السوق الاردني فقد زاد سعر الطن الواحد للقمح بنسبة ١٤٪ وارتفعت اسعار الذرة لاكثر من ٨٠٪ وارتفاع اسعار الصلب والحديد بنحو ٣٠٪ وارتفاع اجور الشحن بنسبة ٤٠,٠٪ فبحسب غرفة تجارة عمان ان اسعار الشحن البحري لم تكن تتجاوز ٥٠٠ دولار للحاوية في العام ٢٠١٩ ومع بداية جائحة كورونا بلغت ٢٠٠٠ دولار للحاوية لتصل الى نحو ١٠ آلاف دولار بزيادة مقدارها ٢٠ ضعفا.

وعلى ذلك فان تحديد سقف سعري لبعض المواد والسلع التي ترتفع اسعارها لمستويات عالية بالاستناد الى المادة ٧ من قانون التجارة لسنة ١٩٩٨ لا تشكل حلا كذلك فان الاجراءات التي اتخذتها الحكومة لمواجهة ارتفاع الاسعار الاساسية قاصرة ولا تترك اثرا على ثبات سعر السلع في السوق المحلية وهو الاجراء باعتماد سقف لكلف الشحن البحري لغايات احتساب الضرائب والرسوم الجمركية حتى نهاية العام ٢٠٢١، وعلى ذلك طالبت هذه القطاعات بتخفيض ضريبة المبيعات بنسبة ١٣٪ والغاء ضريبة المبيعات على كافة مدخلات انتاج السلع الغذائية التي تصل الى ١٦٪ ووقف احتساب اجور الشحن على اسعار البضائع في البيان الجمركي حيث تتقاضى الحكومة رسوما بنسبة ٥٠٪

### حماية المستهلك: ارتفاع أسعار ١٢ سلعة

#### منها البيض واللحوم والبندورة

أعدت حماية المستهلك دراسة عن التغيرات التي طرأت على أسعار ٩٦ سلعة خلال الشهر الحالي مقارنة مع أسعارها في شهر أيار الماضي.

وبحسب بيان صحافي عن حماية المستهلك الأربعاء الماضي، أظهرت نتائج الدراسة ارتفاع أسعار ١٢ سلعة غذائية واستهلاكية بنسبة ١٤,٥٪، وانخفاض أسعار ٨ سلع بنسبة ٢٧,٤٪، أغلبها من الخضار والفواكه

الموسمية، وثبات أسعار ٧٦ سلعة. وبحسب النتائج، ارتفعت أسعار بعض أنواع الخضار، مثل البندورة بنسبة ٥٠ بالمئة، فيما ثبتت أسعار اللحوم على ارتفاع، وكذلك ارتفاع أسعار طبق البيض بنسبة ١١,١١ بالمئة.

وأظهرت النتائج ارتفاعات متتالية لبعض السلع الأساسية التموينية؛ ما يتطلب تدابير لتوفيرها بكميات ونوعيات جيدة، وأسعار مناسبة في ظل ارتفاع كلف الشحن بالفترة الأخيرة.



# الحاج توفيق يدعو الى وضع سقف سعري لرسوم الشحن البحري



الاهالي - دعا رئيس غرفة تجارة عمان خليل الحاج توفيق الحكومة إلى الإسراع في تنفيذ قرار وضع سقف سعري لرسوم الشحن البحري لغايات احتساب الرسوم الجمركية على البضائع المستوردة.

واكد الحاج توفيق ان هذا التأخير غير مبرر ومستغرب من قبل القطاع التجاري حيث لم تنفذ الحكومة حتى اللحظة اية قرارات ملموسة تساهم في تخفيف انعكاس ارتفاع اجور الشحن البحري وارتفاع اسعار بعض السلع ومدخلات الانتاج في بلد المنشأ .

واضاف الحاج توفيق ان غرفة تجارة عمان اعدت دراسة شاملة حول موضوع ارتفاع اجور الشحن واسبابه وتداعياته والتوقعات المستقبلية بشأنه وترى ان على الحكومة القيام بالخطوات التالية وبالسرية الممكنة لمصلحة كل الاطراف :

شدد على ضرورة العمل على اعتماد أسعار شحن استرشادية لغايات احتساب الرسوم الجمركية وذلك حسب معدلات الأسعار السائدة في السنوات السابقة وبشكل واضح وسريع ودون أي إبطاء او تأخير غير مبرر .

واكد على ضرورة خفض الرسوم والضرائب على السلعة بكافة أنواعها ولفترة محدودة وخاصة تلك المستوردة من قارة اسيا

ودعا الحكومة الى مخاطبة شركات الملاحة العالمية على مستوى الدول والطلب من هذه الشركات العمل على زيادة أعداد البواخر والحاويات العاملة وذلك لغايات إنقاذ الاقتصاد العالمي لأنه

مسمى رسوم الأجنسية حيث يمكن خفض هذه البدلات إلى ٠,٥٪ كحد أدنى.

ودعا الحاج توفيق إلى دراسة انشاء خط ملاحية وطني لشحن الحاويات والبضائع السائبة .

واكد ضرورة التوسع في التجارة البينية بين الدول العربية وبشكل خاص مع سوريا و مصر لقرب الموقع من الأردن.

واشار الى ضرورة العودة عن قرار الغاء اتفاقية التجارة الحرة بين تركيا و الأردن والبدء بمفاوضات سريعة مع الجانب التركي للتوافق على نصوص جديدة تخدم مصالح الطرفين وخاصة المستهلك الاردني .

في حالة استمرار هذا الوضع قد يدفع العالم بأكمله للركود الاقتصادي ولن يعود بحاجة إلى هذه البواخر أصلاً.

ودعا الحكومة الى الطلب من شركة ميناء العقبة بإعادة النظر في أجور مناولة الحاويات ورسوم إصطفاف البواخر ومناولتها وكذلك أجور التخزين للحاويات وزيادة مدة الإعفاء للتخزين وكذلك إعادة النظر في تعرفه تخزين الحاويات المعمول بها حالياً.

وطالب الحكومة بمخاطبة وكلاء الملاحة البحرية للعمل على خفض البدلات التي يتم تحصيلها من أصحاب البضاعة تحت

المحلي، الأمر الذي يستوجب اتخاذ اجراءات اضافية من الحكومة، مثل تخفيض الرسوم الجمركية على السلع واعادة النظر بضريبة المبيعات، وبما يضمن أن لا يشعر المواطنون بالارتفاع العالمي، مشيراً إلى أن قرار تخفيض الرسوم على الشحن يساهم بشكل جزئي وبسيط بعدم رفع الأسعار لكنه لا يكفي.

وقال إن هناك شحاً في السيولة سيؤدي إلى ضعف القدرة الشرائية، وبالتالي سيؤدي حتماً إلى زيادة التضخم، ولذلك لا بد من اتخاذ قرارات تساهم في امتصاص هذا الارتفاع المفاجئ بالعالم.

## ارتفاع جنوني في الاسعار عالمياً . . ويجب على الحكومة خفض الضرائب والرسوم

طالب رئيس غرفة تجارة الأردن، نائل الكباريتي، بإجراءات حكومية اضافية للمساهمة في تخفيض الأسعار على المواطنين، حيث أنها ارتفعت بشكل جنوني في الأسواق العالمية، لافتاً إلى أن الوضع غير مريح ويدعو للقلق. وأضاف الكباريتي إن ارتفاع الأسعار عالمياً سينعكس على السوق



## قضايا عمالية

### اعتصام لسائقي السفريات في العبدلي

الاهالي -- نفذ العشرات من سائقي السفريات الخارجية، الأحد الماضي، اعتصاماً مفتوحاً في مجمع السفريات بمنطقة العبدلي، احتجاجاً على توقفهم عن العمل، وعدم تقديم أي دعم لهم من قبل الحكومة خلال فترة إغلاق الحدود.

وقال محمد المراعبة، أحد المعتصمين، إن أكثر من ألف مركبة متوقفة عن العمل منذ عام ونصف، ما أدى إلى انتهاء ترخيصها، والحجز عليها بسبب عدم قدرة أصحابها على دفع أقساطها، وسط تجاهل الحكومة والجهات المعنية.

وأوضح المراعبة أن وعود الحكومة بحل مشكلتهم ما هي إلا وعود «واهنة وغير مجدية»، مشيراً إلى أن هذه المركبات تعتاش منها مئات العائلات.

ولفت إلى أنهم طالبوا بالحصول على «تأشيرة سفر» من المملكة العربية السعودية ليتمكنوا من دخول أراضيها، وفتح الحدود مع الدول المجاورة كمعبر جابر، مشيراً إلى أن هذه المطالب تقدموا بها أكثر من مرة خلال اعتصاماتهم السابقة، دون أي استجابة.

وأكد المراعبة أنهم مستمرين بالاعتصام المفتوح الذي بدأه حتى تتم عودتهم إلى العمل أسوة بباقي وسائط النقل الأخرى.

### اصحاب الشاحنات يلوحون بالاضراب؛ وزارة النقل فقدت بوصلتها

أكد نقيب أصحاب الشاحنات، محمد خير الداوود، أن أصحاب الشاحنات يتجهون نحو الاعلان عن اعتصام حاشد بعد أن فقدت وزارة النقل بوصلتها فيما يتعلق بالنقل الخارجي.

وأضاف الداوود إن النقل الخارجي يمرّ بأسوأ الظروف نتيجة سياسة الوزارة وعدم التشاور مع القطاع، وقد أفقدت هذه السياسة القطاع العديد من الأسواق الخارجية، مبيّناً أن هناك مشكلة في الاطلاع على الاتفاقيات والاجتماعات مع دول الجوار.

وقال إن هناك اجماعاً لدى أصحاب الشاحنات على الاضراب، وتجري حالياً مشاورات حول موعد بدء الاضراب، نظراً لنهج الوزارة بعدم التشاور مع القطاع وأصحاب العلاقة خلافاً للرؤية الملكية بالتشاركية مع القطاع الخاص للخروج من انعكاسات جائحة كورونا.

ولفت إلى أن النقابة بصدد اصدار بيان يتضمن أكثر من ٢٥ نقطة ومحوراً سيتم تسليط الضوء من خلالها على أوجه القصور من قبل وزارة

النقل في التعامل معها.

### متعطلو الجفر يعتصمون للمطالبة بفرص عمل لهم

يواصل المتعطلون عن العمل في منطقة الجفر بالبادية الجنوبية، اعتصامهم المفتوح لليوم الرابع عشر على التوالي، للمطالبة بتوظيفهم وتوفير فرص عمل لهم في الشركات المتعاقدة مع شركة الفوسفات التي تعمل في منطقتهم.

وقال المتحدث باسم المتعطلين، أبو عبيد، إن عددهم يصل إلى ٤٠٠ متعطّل، لا يوجد لديهم أي مصدر دخل، بسبب عدم توفير فرص عمل لهم تمكنهم من العيش بكرامة.

وأوضح أبو عبيد أنهم طالبوا مراتٍ عديدة من خلال اعتصاماتهم السابقة بتوفير فرص عمل لهم في الشركات المملوكة للحكومة أو في الشركات المتعاقدة مع شركة الفوسفات التي تعمل في منطقتهم، دون أي استجابة.

وأشار إلى أن الشركات المتعاقدة مع شركة الفوسفات تقوم بتوظيف عمال من دول أخرى، وتترك أبناء المنطقة بلا عمل، رغم أحقيتهم بذلك. وأكد أنهم مستمرين في الاعتصامات والنهج التصعيدي السلمي، حتى تستجيب الحكومة لمطلبهم الشرعي في توظيفهم، للحد من تفشي ظاهرة الفقر والبطالة في مناطقهم.

### مسرّحون من العمل يغلقون طريق

#### ذيبان الرئيسي

اغلق محتجون الطريق الرئيسي في لواء ذيبان بالاطارات المشتعلة السبت الماضي احتجاجاً على تسريحهم من مشاريع وزارة السياحة والآثار.

وقال المحتجون انهم فوجئوا بقرار انهاء عملهم في مشروع تل ذيبان السياحي والذي بدأ العمل به منذ مطلع الشهر الماضي ضمن مشاريع وزارة السياحة .

واضافوا انهم قاموا بمراجعة متصرف اللواء لمعرفة اسباب قرار وقف العمل الا انه لم يستقبلهم وقام بوضع قوات الدرك على ابواب مبنى المتصرفية لمنعهم من الدخول اليها .

وطالبوا باعادتهم الى عملهم في المشروع الذي يعتبر جزء من مشاريع الحكومة لتشغيل المتعطلين عن العمل .

#### مشاطرة عزاء

حزب الشعب الديمقراطي الاردني (حشد)

يشاطر الرفيقين وائل وناثل الجعيدي احزانهم برحيل والدهم

المرحوم بكر صابر حمد الجعيدي (ابو وائل)

ويتقدم من الرفيقين وائل وناثل واسرة المفيد وآل الجعيدي الكرام باحر مشاعر العزاء والمواساة

للمفيد الرحمة ولاهله ومحبيه الصبر والسلوان



## خلال السنة ٢٠٢٠ ارقام ووقائع مالية مأزومة ١/٢

احمد النمري

### عجز مالي كبير

تعددت وتنوعت وتكررت الاختلالات والتراجعات والازمات المتحققة في مالية الحكومة الاردنية العامة (موانة ومكفول) خلال كامل السنة ٢٠٢٠ ومنها وفي مقدمتها حدوث عجز كبير متصاعد بعكس الفرق بين مجمل النفقات (الجارية + الرأسمالية) وبين اجمالي الإيرادات المحصلة "إيرادات محلية + منح ومساعدات" كما ان العجز الكبير والمتصاعد تحقق مع استبعاد "عدم احتساب" إيراد المنح والمساعدات اي كون العجز كمحصلة للفرق بين النفقات الاجمالية مطروحا منها قيمة الإيرادات المحلية، وتظهر الاختلالات والتراجعات المالية اكثر حدة عند مقارنة كافة الارقام والوقائع المالية المتخصصة في سنة ٢٠٢٠ مع ارقام مثيلاتها المتحققة في السنة المالية سنة ٢٠١٩ السابقة لها.

### بعد المنح والمساعدات

#### ٢١٨٢ مليون العجز في سنة ٢٠٢٠

تحقق العجز المالي في سنة ٢٠٢٠ البالغ (٢١٨٢) مليون دينار كمحصلة للفرق بين نفقات اجمالية متحققة خلالها بحدود (٩٢١١) مليون دينار ، مطروحا منه قيمة اجمالي الإيرادات العامة البالغة بحدود "٧٠٢٩" مليون دينار ، " كافة الارقام هنا ولاحقا مقربة الى اقرب مليون دينار "

١٠٥٩ مليون مليون العجز في سنة ٢٠١٩

تحقق العجز المالي في سنة ٢٠١٩ البالغ (١٠٥٩) مليون دينار كمحصلة للفرق بين الانفاق الاجمالي خلالها البالغ (٨٨١٣) مليون دينار مطروحا منه قيمة الإيرادات الاجمالية البالغة خلالها بحدود (٧٧٥٤) مليون دينار. ومما سبق يتضح مدى جسامه العجز المتحقق، وارتفاعه من عجز بحدود (٢١٨٢) مليون دينار في سنة ٢٠٢٠ مقابل عجز اقل بكثير بحدود (١٠٥٩) مليون دينار متحقق في سنة ٢٠١٩، وبزيادة في العجز بقيمة (١١٢٣) مليون دينار، وبنسبة ارتفاع (١٠٦٪). (٢١٨٢) مليون دينار في سنة ٢٠٢٠ مقابل ١٠٥٩ مليون دينار في سنة ٢٠١٩.

قبل (بدون) المنح والمساعدات

٢٩٧٣ مليون دينار العجز في سنة ٢٠٢٠ مع وبعد استبعاد قيمة الإيراد من المنح والمساعدات المتحققة في سنة ٢٠٢٠ (البالغة ٧٩١ مليون دينار من قيمة الإيرادات الاجمالية

البالغة (٧٠٢٩) مليون دينار " ٧٠٢٩" إيراد اجمالي - (٧٩١) إيراد المنح والمساعدات = ٦٢٣٨ مليون دينار) ، تعكس الإيرادات المحلية فان رقم العجز يقفز خلالها الى (٢٩٧٣) مليون دينار كمحصلة للفرق بين نفقات اجمالية بقيمة (٩٢١١) مليون دينار مطروحا منه قيمة إيرادات محلية بحدود (٦٢٣٨) مليون دينار (٩٢١١) نفقات - ٦٢٣٨ إيرادات محلية).

### قبل المنح والمساعدات

#### ١٨٤٧ مليون العجز في سنة ٢٠١٩

تحقق العجز المالي في سنة ٢٠١٩ البالغ (١٨٤٧) مليون دينار كمحصلة للفرق بين نفقات كلية (اجمالية) بقيمة "٨٨١٣" مليون دينار مطروحا منه قيمة إيرادات محلية بقيمة (٦٩٦٦) مليون دينار "إيرادات اجمالية بقيمة ٧٧٥٤ - إيراد المنح والمساعدات البالغة ٧٨٨ مليون دينار".

ومن ثم قفز رقم العجز "بدون / قبل المنح والمساعدات" من (١٨٤٧) العجز المتحقق في سنة ٢٠١٩ الى عجز "٢٩٧٣" مليون دينار المتحقق في سنة ٢٠٢٠، وبزيادة غير مسبوقه في سنة واحدة بقيمة (١١٢٦) مليون دينار، وبنسبة زيادة عالية بحدود ٦١٪ " ٢٩٧٣ سنة ٢٠٢٠ - ١٨٤٧ سنة ٢٠١٩ = ١١٢٦ مليون دينار وبنسبة ٦١٪".

### ارقام ووقائع توضيحية وتكميلية

#### مسار وتوزيع النفقات الاجمالية

ارتفعت النفقات الاجمالية من "٨٨١٣" مليون دينار في سنة ٢٠١٩ الى (٩٢١١) مليون دينار في سنة ٢٠٢٠، وبزيادة = بلغت (٣٩٨) مليون دينار، وبنسبة ارتفاع (٤،٥٪).

في سنة ٢٠١٩ توزعت النفقات الاجمالية البالغة ٨٨١٣ مليون دينار بين نفقات جارية بقيمة "٧٨٩٧" مليون دينار، ونفقات رأسمالية بقيمة (٩١٥) مليون دينار، فيما توزعت النفقات الاجمالية البالغة ٩٢١١ في سنة ٢٠٢٠ بين نفقات جارية بقيمة (٨٣٨٩) مليون دينار ونفقات رأسمالية بقيمة (٨٢٢) مليون دينار.

مما سبق يلاحظ ان النفقات الجارية ارتفعت كثيرا من (٧٨٩٧) مليون دينار في سنة ٢٠١٩ الى (٨٣٨٩) مليون دينار في سنة ٢٠٢٠، وبزيادة (٤٩٢) مليون دينار، وبنسبة (٦،٢٪)، مقابل تراجع النفقات الرأسمالية (الاكثر اهمية لطابعها التنموي) من (٩١٦) مليون دينار في سنة ٢٠١٩ الى (٨٢٣) مليون دينار في سنة

٢٠٢٠ وبانخفاض (٩٣) مليون دينار، وبنسبة هبوط (١٠،٢٪).

### مسار وتوزيع الإيرادات الاجمالية (الكلية)

#### بعكس زيادة كبيرة في النفقات الاجمالية

تراجعت الإيرادات الاجمالية من (٧٧٥٤) مليون دينار في سنة ٢٠١٩ الى (٧٠٢٩) مليون دينار في سنة ٢٠٢٠ وبانخفاض (٧٢٥) مليون دينار، وبنسبة تراجع (٩،٤٪).

الإيرادات الاجمالية (الكلية) البالغة (٧٧٥٤) مليون في سنة ٢٠١٩ توزعت بين الإيرادات المحلية البالغة (٦٩٦٦) مليون دينار، وبين الإيراد من المنح والمساعدات البالغة (٧٨٨) مليون دينار، فيما توزعت الإيرادات الاجمالية البالغة (٧٠٢٩) مليون في سنة ٢٠٢٠ بين "إيرادات محلية" بقيمة (٦٢٣٨) مليون دينار، وبين إيرادات من المنح والمساعدات البالغة (٧٩١) مليون دينار.

اي انه تحقق تراجع كبير في قيمة الإيرادات المحلية من (٦٩٦٦) مليون في سنة ٢٠١٩ الى (٦٢٣٨) مليون في سنة ٢٠٢٠ وبترجع واضح وخطر بمبلغ (٧٢٨) مليون دينار وبنسبة (١٠،٤٪).

### تغطية الإيرادات المحلية مقابل النفقات

#### الجارية

نسبة تغطية الإيرادات المحلية للنفقات الجارية تعتبر من اهم معايير القياس في المالية العامة، وكلما كانت النسبة اعلى فانه يكون الوضع الافضل، والعكس صحيح في حالة النسبة الاقل، وفي موضوعنا المالي الحالي تراجعت النسبة هذه من (٨٨،٢٪) متحققة في سنة ٢٠١٩ (٦٩٦٦) إيراد مقابل (٧٨٩٧) نفقات) ، فيما هبطت النسبة في سنة ٢٠٢٠ كثيرا والى (٧٤،٤٪) ( إيراد (٦٢٣٨) مليون دينار) مقابل نفقات (٨٣٨٩) مليون دينار، وهو تراجع يعكس الى درجة كبيرة اختلال وازمة مالية صعبة.

في قراءة تحليلية لاحقة سيتم رصد واقع توزيع الإيرادات المحلية في السنتين بين "إيرادات ضريبية" وإيرادات اخرى "غير ضريبية" وبيان واقع الاختلال والاختناق المتمثل في كون الإيرادات الضريبية تشكل الجزء والنسبة الاعلى من الإيرادات المحلية، الى جانب تشوهات واختلالات في مكونات المنظومة الضريبية ، وهيمنة وغلبة ضريبة المبيعات سيئة الذكر والاسوأ ضريبيا واقتصاديا واجتماعيا.



# المراة الأردنية في قنا

رابطة النساء الديمقراطيات الاردنيات (رند)

مقدمة:

شهدت الاعوام الذهبية القصيرة في الحياة السياسية الأردنية أوائل الخمسينات ازدهارا واعدا للحركة النسائية التي أطلقت برنامجا سياسيا واجتماعيا شاملا، توجهت به للمرأة الأردنية في كافة أماكن تواجدها... كان ذلك عام ١٩٥٤، عندما نشأ اتحاد المرأة العربية برئاسة أول محامية اردنية هي الاستاذة املي بشارت، ومعها فريق من النساء اللاتي شكلت كل واحدة منهن رمزا كفاحيا في تلك الحقبة التأسيسية الهامة من تاريخ الاردن الحديث.

في خضم الحراك السياسي في ذلك الوقت، نشط اتحاد المرأة العربية باتجاه الضغط على الحكومة من أجل منح المرأة الأردنية حق الترشيح والانتخاب للبرلمان. ولم تكتف النخبة النسائية بهذا التحرك، بل حولته الى حركة شعبية واسعة، شاركت فيه آلاف النساء، ورعته الاحزاب الوطنية التي كانت تعتبر ان النهوض بأوضاع المرأة هو جزء عضوي من برنامجها السياسي ومهام عملها اليومية.

واستجابت الحكومة فعلا لهذا المطلب ولو بصورة منقوصة عندما أقرت "بحق المرأة الأردنية المتعلمة في ممارسة حق الانتخاب". ثم حالت التطورات السياسية اللاحقة - حل حكومة سليمان النابلسي - دون استكمال التحرك الشعبي للمرأة الأردنية من أجل الاقرار بحق المرأة الأردنية في الترشيح والانتخاب، بغض النظر عن وضعها التعليمي.

١٩٧٤ - حق المرأة في الترشيح والانتخاب

عام ١٩٧٤م، صدرت الإرادة الملكية باعطاء المرأة الأردنية حق الترشيح والانتخاب، ولكنها لم تمارس هذا الحق في ذلك الوقت بسبب تعطيل البرلمان وسيادة الأحكام العرفية، حتى عام ١٩٨٤، عندما جرت انتخابات فرعية لملء المقاعد الثمانية الشاغرة في مجلس النواب. لم تترشح في ذلك الوقت أي من النساء واقتصرت المشاركة النسائية على ممارسة الاقتراع فقط.

عام ١٩٨٩ تقدمت ١٢ امرأة للترشيح من أصل ٦٤٨ مرشحا. ولم تفز اي منهن، وحصلن على ٢٠٥٣٠ صوتا اي بما نسبته ١٠,١٪ من مجموع المقترعين.

عام ١٩٩٣، جرت الانتخابات النيابية على أساس قانون معدل يعتمد مبدأ الصوت الواحد. وقد لوحظ تراجع عدد المرشحات

في ذلك الوقت الى ثلاثة فقط في دائرتي عمان الثالثة ودائرة الزرقاء. وتمكنت السيدة توجان فيصل من الفوز عن المقعد الشركسي في عمان الثالثة عندما حصلت على ١٨٨٥ صوتا، لتشكل ما نسبته ٠,٤٪ من المقترعين للمقعد الشركسي في الدائرة الثالثة. وحصلت المرشحات الثلاثة على ٣٩٣٣ صوتا، اي ما نسبته ٠,٢٨٪ من مجموع اصوات الدائرتين: الثالثة والزرقاء.

عام ١٩٩٧ ترشحت ١٧ سيدة ولم تنجح اي منهن، على الرغم من ان جمع الاصوات بلغ ١٣٠٨٦ صوتا اي ما نسبته ٠,١٦٪ من اجمالي الأصوات المشاركة في الاقتراع.

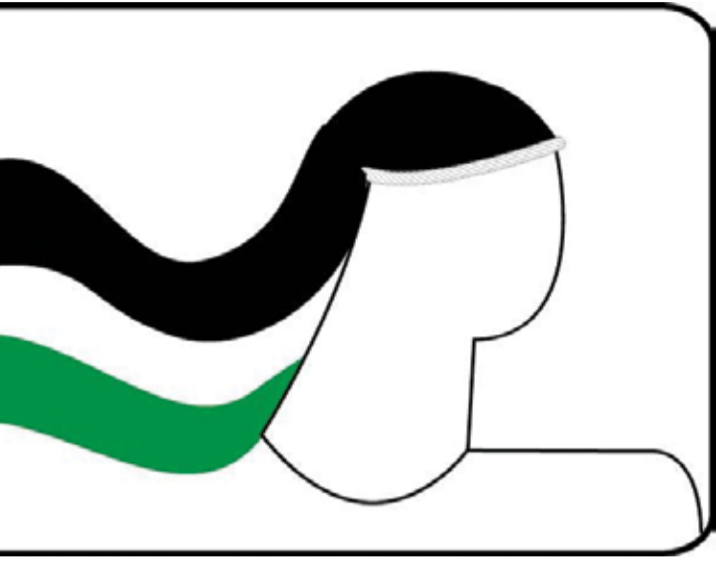
دور الحركة النسائية الأردنية في تطوير القانون

على اساس هذه النتائج المتواضعة والطموحات العالية، فقد نشطت حركة المرأة الأردنية ومعها العديد من مراكز البحث والدراسات ومؤسسات المجتمع المدني داعية الى ضرورة تعديل قانون الانتخابات واعتماد مبدأ التمثيل النسبي - القوائم الانتخابية -، كما دعت هذه الحركة الى تخصيص كوتا للمرأة في البرلمان.

في نهاية عام ٢٠٠٢، استجابت الحكومة الأردنية، وقامت بتشكيل خمس لجان في اطار تنفيذ وثيقة "الأردن أولا": الكوتا النسائية، المحكمة الدستورية، الأحزاب السياسية، الفساد والمحسوبية، النقابات المهنية، ومؤسسات المجتمع المدني. وأوصت لجنة الكوتا بتخصيص ٨ مقاعد للنساء في مجلس النواب، وبعدها مباشرة أقدمت الحكومة على تعديل قانون الانتخابات بقانون معدل رقم ١١ لسنة ٢٠٠٣ وتخصيص ٦ مقاعد تتنافس عليها النساء، الى جانب حق المرأة في التنافس على المقاعد الاخرى كافة.

كما حدد القانون الجديد آلية اختيار النساء الفائزات بناء على الثقل النسبي لأصواتهن في الدائرة الانتخابية، وبالتالي ستكون الفائزات هن من حصلن على أعلى ست نسب من حيث عدد الاصوات قياسا بعدد المقترعين في دوائرهن، وبهذا أصبحت عدد مقاعد البرلمان في الاردن ١١٠ أي ١٠٤ + ٦.

في هذه الانتخابات التي جرت بتاريخ ٢٠٠٣/٦/١٧م وحسب المعلومات الرسمية، فقد شارك مليون و٣٦٨٨٩٤ مقترعا، وبلغ عدد الاناث المقترعات من العدد الاجمالي ٧١٣٦١٤ اي بما نسبته ١٢,٥٢٪، وهي نسبة تفوق نسبة الذكور المقترعين. أما



كافة المرشحات في المملكة فقد حصلن على ٣٦٣٨٢ اي بما نسبته ٠,٢٦٪ من اجمالي أصوات المقترعين.

كما ترشحت ٥٤ امرأة من أصل ٧٦٠، ولم تفز اي منهن على اساس التنافس الحر، ولكن فازت بالطبع ست نساء على أساس نظام الكوتا من محافظات: الكرك، معان، الطفيلة، اربد، ومادبا، هذا مع العلم ان العديد من المرشحات غير الفائزات حصلن على أصوات جيدة في دوائرهن، ولكن طريقة الاحتساب لم تمكنهن من الفوز.

لم تحظ بالفوز المرشحات في الدوائر ذات الأهمية السياسية والاقتصادية في البلاد، وبصورة أكثر تحديدا، فالمرشحات على أساس سياسي وليس على أساس عشائري لم يتمكن من الفوز، ولم يكن ممكنا ذلك رغم حصولهن على أصوات جيدة وأعلى بكثير من أصوات الفائزات وهذا يعود كما أسلفنا الى تقييد النجاح بالدائرة الانتخابية الجغرافية وليست بسقف وعدد الأصوات التي حصلت عليها المرشحة.

ومن الطبيعي أن تثير هذه النتائج حفيظة المنظمات النسائية، خصوصا تلك التي تعلن عن هويتها الوطنية الديمقراطية، وتستطيع تقديم نماذج نسائية لها باع طويل في انجازات الحركة النسائية والعمل السياسي بشكل عام. وبعد مرور وقت، تأكد صحة هذا الرأي - عندما كان أداء البرلمانيات تحت المراقبة والمتابعة: فكثير منهن تنقصهن الخبرة في العمل العام، ولم يشكل حضورهن علامة فارقة في الحياة البرلمانية الأردنية سواء تجاه القضايا السياسية او قضية المرأة (المقصود هنا النساء اللاتي فزن على كوتا المرأة).

نبلورت وجهة نظر المنظمات النسائية في المذكرة التي رفعتها تحت عنوان وثيقة المرأة





# ون الانترنت خابات النيابية

بالتنافس بالإضافة الى ١٥ مقعدا المخصص لها بموجب القانون (الكوتا) لتصل نسبة تمثيل المرأة في مجلس النواب الى ١٥,٤٪. وفي الانتخابات النيابية لمجلس النواب التاسع عشر التي جرت في ١٠/١١/٢٠٢٠ بموجب القانون رقم ٦ لسنة ٢٠١٦ وهو ذات القانون التي جرت الانتخابات السابقة بموجبه حيث لم يطرا اي تعديل على القانون وبقي عدد المقاعد المخصص للمرأة كما هو وعلى الرغم من ارتفاع عدد المترشحات في هذه الانتخابات حيث بلغ عدد المترشحات ٣٦٨ من اصل ١٧١٧ مرشحا ومرشحة للاسف لم تحصد المرأة الاردنية في هذه الانتخابات سوى خمسة عشر مقعدا وهي المقاعد المخصصة لها وفق نظام الكوتا حيث تراجع نسبة تمثيلها في مجلس النواب الى ١١,٥٪.

من هنا نؤكد ان جوهر المشكلة يكمن في القانون والنظام الانتخابي الذي يعتمد القائمة النسبية المفتوحة وهو بصيغته الحالية قانون غير ديمقراطي ولا يسمح باية تحالفات آمنة داخل القائمة المفتوحة وما هو الا التفاف واعداد انتاج الصوت الواحد بطريقة اخرى حيث اظهرت نتائج انتخابات المجلسين الثامن عشر والتاسع عشر حصر التمثيل السياسي باصحاب المال والنفوذ السياسي وقلص من فرص وصول النساء للبرلمان عن طريق التنافس اضافة الى اسباب اخرى اجتماعية وثقافية ومالية تحد من فرص المرأة في الوصول الى مراكز صنع القرار حيث لم تتمكن العديد من النساء المرشحات على قوائم الاحزاب السياسية والتي تحمل برامج انتخابية تقدمية ولهن باع طويل في الحياة السياسية والعامه من الوصول الى قبة البرلمان بسبب هذا القانون السيء.

ان اعتماد نظام التمثيل النسبي الشامل بالقائمة المغلقة ورفع نسبة المقاعد المخصصة للنساء بما لا يقل عن ٣٠٪ في كافة القوانين الانتخابية وفقا لما التزم به الاردن في المؤتمرات الدولية وتعديل طريقة الاحتساب حسب أعلى الاصوات على مستوى الوطن بغض النظر عن حجم التصويت في الدائرة الانتخابية هو المدخل لتحقيق العدالة والمساواة للمرأة. كما ان توفير بيئة اجتماعية ومؤسسية داعمة لمشاركة المرأة في الحياة السياسية ورفع الوعي باهمية مشاركة المرأة ووصولها الى مراكز صنع القرار هو السبيل الوحيد لتوفير مناخات مواتية للتقدم والتغيير والوفاء بالحقوق الدستورية للمواطنين.

أي جهود مماثلة في أية دولة عربية أو أجنبية اخرى.

## تعديلات طفيفة على القانون عام ٢٠١٠

١- بتاريخ ٢٠/٥/٢٠١٠م صدرت الارادة الملكية بالموافقة على نظام الدوائر الانتخابية بمقتضى المادتين ٥٠ و٥١ من قانون الانتخاب رقم ٩ لسنة ٢٠١٠م. وقد تحدد في هذا النظام كوتا مضاعفة للمرأة - ١٢ مقعدا - موزعا على ١٥ دائرة انتخابية.

وبالنظر الى طريقة الاحتساب، فقد بقيت كما هي: احتساب نسبة اصوات المرشحة قياسا بحجم الناخبين في الدائرة الفرعية المعنية. حتى مع التعديلات فان جوهر المشكلة سيبقى قائما لأن القانون نفسه لم تجر عليه اية تعديلات جوهرية، وبقي مبدأ الصوت الواحد قائما ولم يؤخذ بالاعتبار في تقسيم الدوائر حجم الكثافة السكانية وعدالة توزيع المقاعد النيابية.

- اما بالنسبة للمرأة، فمن الصعب والحالة هذه ان تحظى بفوز على التنافس خارج نطاق الكوتا، بسبب ازدحام المرشحين واعتماد نظام الصوت الواحد الذي لا يتيح المجال للناخب بالتصويت لأكثر من مرشح واحد فقط.

في هذه الحالة لن تكون المرأة - حتى الكفوّة - في أولوية خيارات الناخب في نطاق التبعية العائلية والعشائرية، وفي ظل مناخات التمييز السلبي والنظر للمرأة بتحفظ شديد خصوصا وهي تتقدم للمنافسة على امتيازات الرجل في المشاركة السياسية عبر أعلى هيئة تشريعية في البلاد.

## ٢٠١٦ القائمة النسبية المفتوحة

٢- في عام ٢٠١٦م صدر قانون الانتخاب رقم ٦ لسنة ٢٠١٦ الذي تبنى لأول مرة نظام (القائمة النسبية المفتوحة) على مستوى الدائرة وقد خصص القانون بموجب نص المادة ٨/ب للنساء خمسة عشر مقعدا بواقع مقعدا لكل محافظة بالإضافة الى حقها في التنافس ليرفع نسبة تمثيلها ب ٣ مقاعد وهي نسبة غير عادلة وغير منصفة ولا تتناسب مع حجم وعطاء المرأة الاردنية ودورها وامكانياتها.. وقد ترشحت ٢٥٨ امارة من اصل ١٢٩٣ مرشحا ومرشحة في الانتخابات النيابية (لمجلس النواب الثامن عشر) التي جرت في ٢٠ أيلول لسنة ٢٠١٦ وقد حصلت المرأة في هذه الانتخابات على ٢٠ مقعدا من مقاعد المجلس منها خمسة مقاعد حصدها



الاردنية الى مجلس الأمة نفسه، بخصوص قانون الانتخابات، وضرورة تعديله على الأساس التالي:

١ - الغاء قاعدة الصوت الواحد واعتماد القائمة النسبية للمساهمة الفعلية في عملية التنمية السياسية.

٢ - اعادة تقسيم الدوائر الانتخابية بصورة عادلة بحيث تتناسب عدد مقاعد كل دائرة مع عدد السكان.

٣ - تمثيل المرأة بنسبة لا تقل عن ٣٠٪ وفقا لما التزم به الاردن في وثيقة بيجين ١٩٩٥م.

٤ - رفع القيود المفروضة على حق المواطن في ترشيح نفسه دون قيود تتعلق بالعرق والدين اعتمادا على مبدأ المواطنة خاصة وان التمييز على هذه الأسس يتناقض مع مبدأ المساواة ومبادئ حقوق الانسان.

٥ - تمكين الناخب من ممارسة حق الاقتراع في الدائرة التي يشاء.

٦ - تأكيد الرقابة القضائية، وحق هيئات المجتمع المدني في الرقابة على العملية الانتخابية.

استمرت جهود الاحزاب ومؤسسات المجتمع المدني جميعها بلا توقف منذ انتخابات ٢٠٠٣م من أجل تعديل قانون الانتخابات على أسس ديمقراطية وكان للمنظمات النسائية حصة الأسد في هذه الجهود، المطالبة بالغاء قانون الصوت الواحد واستبداله بالقائمة النسبية، ورفع نسبة الكوتا للمرأة على عدد المحافظات مع تعديل طريقة الاحتساب حسب أعلى الاصوات على مستوى الوطن بغض النظر عن حجم التصويت في الدائرة الانتخابية.

حتى ان أحد مراكز البحث، قدم احصائية طريفة مفادها ان الجهود المبذولة في الاردن من أجل المطالبة بتعديل القانون لا توازيها



## الوطني لحقوق الانسان: مشروع قانوني البلديات واللامركزية لم يجسد مضامين الدستور

تعيين لجنة مؤقتة بموجب المادة (٨/و)، وإلغاء صلاحية الوزير في كف يد المجلس البلدي عن العمل بموجب أحكام المادة (٥٥/و)، ويقترح بهذا الصدد أن تكون صلاحية الحل وكف اليد للقضاء حصراً، بحيث يبقى دور السلطة التنفيذية مقتصرًا على حق الطلب من القضاء حل المجلس.

ولم تنص المادة (٩) من القانون على حق مجلس المحافظة بوضع موازنته، وهذا يتطلب تضمين القانون الأحكام التي تكفل الاستقلالية المالية لمجلس المحافظة والتأكيد على امتلاكه الموارد المالية الذاتية، والقيام بجمع الإيرادات وإنفاق الأموال المخصصة داخل المحافظة والرقابة عليها.

ويرى المركز بضرورة تبني موقف المشروع في (٣/أ) من قانون الانتخاب لمجلس النواب رقم (٦) لسنة ٢٠١٦ فيما يتعلق بسن الناخب الوارد في المادة (٣٩/أ) من مشروع القانون، وذلك بجعل سن الناخب لمن بلغ ثماني عشر سنة شمسية من عمره بدلاً من «لمن أكمل ثماني عشر سنة من عمره».

مع ضرورة العدول عن اشتراط المؤهل العلمي (بكالوريوس) للترشح لرئاسة بلديات مراكز المحافظات المنصوص عليه في المادة (٤٠/ب) من مشروع القانون، حيث أنه يشكل مخالفة للمادة (٦) من الدستور الأردني، والمادة (٢٥) من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية التي أتاحت حق الانتخاب والترشح للكافة دون عوائق.

ويقترح المركز تعديل المادة (٥١/أ) المتعلقة بشغور موقع رئيس البلدية حيث نصت هذه المادة على أن يستلم نائبه لمدة ٤ شهور وتجري انتخابات خلال تلك المدة، والأصل أن يخلفه المرشح الذي يليه مباشرة ونال أكثر الأصوات، وهذا ما نصت عليه المادة (٥١/ب) من مشروع القانون ذاته في حال شغور مقعد عضو في المجلس البلدي، وهو ما ينسجم أيضاً مع التوجه التشريعي الوارد في المادة (٥٤) من قانون الانتخاب لمجلس النواب لسنة ٢٠١٦، وهذا من شأنه توحيد النسق التشريعي في الدولة بما ينعكس على جودة التشريع.

كما ويتحفظ المركز على الحكم الوارد في المادة (٥٢) من مشروع القانون المتعلقة بصلاحيات الوزير في تعيين عضوين إضافيين في كل مجلس محافظة أو مجلس بلدي بموافقة مجلس الوزراء.

وصلاحيات البلدية. وهذا بمجمله يشكل مخالفة لأصول الصياغة التشريعية التي تقتضي بيان السياقات السياسية والاجتماعية والاقتصادية (التنموية) لمشاريع القوانين باعتبارها متطلباً جوهرياً لتفسير إرادة المشرع.

ويقترح المركز تغيير مسمى مشروع القانون إلى قانون «الإدارة المحلية» بدلاً من قانون البلديات واللامركزية، حيث أن المسمى المقترح (الإدارة المحلية) يمتاز بالشمولية والدقة، وينسجم مضمونه مع مقتضيات المادة (١٢١) من الدستور، حول إنشاء نظام خاص للإدارة المحلية بمفهومها الإداري (اللامركزية الإدارية الاقليمية) وليس المرفقية القائمة على أساس توزيع العمل طبقاً لطبيعة النشاطات ونوع المرافق والمشاريع التي تتعلق بهذا النشاط.

كما ويقترح المركز تعديل المادة (١/٣) بحيث يتضمن مشروع القانون تحديد عدد أعضاء المجلس لكل محافظة، وتقسيم الدوائر الانتخابية في كل محافظة، وعدد المقاعد لكل دائرة، وعدم تركها لنظام يصدر عن مجلس الوزراء، كون هذه المسائل ترتبط بأصل الحق ويجب تنظيمها بموجب القانون ذاته، وتعديل المادة (٥/أ) بحيث تتم مراجعة اختصاصات مجلس المحافظة بشكل جذري ومنحه صلاحيات فعلية وتحديدها بشكل واضح ليباشرها بإرادته ويكون له وحده حق المبادرة، دون أن يخضع لإرادة السلطة المركزية وتوجيهاتها، وبخاصة ما يتعلق بالشؤون المحلية وبمعلقته مع البلديات.

ويرى المركز أن مشروع القانون لم ينص في المادة (١/٦) على تحديد مقرات مجالس المحافظات، وذلك يتنافى مع المادة (٣/أ) من القانون ذاته، والتي منحت مجالس المحافظات الشخصية الاعتبارية والاستقلال المالي والإداري، وهو ما يتطلب لزاماً تحديد مقرات مخصصة لمجالس المحافظات.

وقيد مشروع القانون حرية التنقل والمشاركة لرئيس وأعضاء مجالس المحافظات الوارد في المادة (٧/ج) من خلال اشتراط موافقة الوزير المسبقة على السفر في مهمة رسمية أو إجازة خاصة أو المشاركة في دورة أو برنامج تدريبي، وإن ذلك يتنافى من الناحية القانونية مع منح مجالس المحافظات الشخصية الاعتبارية.

وبالنسبة للأحكام الخاصة بحل مجلس المحافظة وكف يد المجلس البلدي، يوصي المركز بإلغاء صلاحية مجلس الوزراء في حل مجلس المحافظة بموجب المادة (٨/و) من مشروع القانون، وإلغاء صلاحية الوزير في

الاهالي - قدم المركز الوطني لحقوق الانسان عددا من الملاحظات حول «مشروع قانون أمانة عمان لسنة ٢٠٢٠م»، و«مشروع قانون البلديات واللامركزية لسنة ٢٠٢١م، وذلك خلال مشاركة فريق من مجلس أمناء المركز في اجتماع اللجنة النيابية المشتركة (القانونية والإدارية) بناء على دعوة من اللجنة المذكورة.

**وتاليا النص التفصيلي الكامل لملاحظات المركز المعيارية والقانونية:**

دعا الوطني لحقوق الانسان إلى ضرورة إخضاع أمانة عمان الكبرى للقانون الناظم للإدارة المحلية في الأردن، وطالب - استناداً إلى مبدأ المساواة الدستوري المتجسد في المادة (٦) من الدستور الأردني - بمنح المواطنين المقيمين في العاصمة حق اختيار «أمين عمان» على قدم المساواة مع المواطنين المقيمين في محافظات المملكة الأخرى؛ بما يضمن حق المواطنين المقيمين في عمان والمقدر عددهم بنصف سكان المملكة، بالانتخاب والترشح.

كما وخلص موقف المركز إلى أن مشروع قانون البلديات واللامركزية لسنة ٢٠٢١م «لم يجسد مضامين المادتين (١٢٠، ١٢١) من الدستور الأردني، ولا يؤدي إلى ترجمة جوهر اللامركزية التي تعتبر صورة من صور الديمقراطية الإدارية القائمة على أساس المشاركة الشعبية على الصعيد المحلي، حيث يستلزم ذلك الاعتراف بالشخصية المعنوية للمجالس المحلية، ومنحها الاستقلالية والاختصاصات الفعلية، وضبط رقابة السلطة المركزية على مجالس المحافظات ضمن نطاق الوصاية الإدارية.

ويؤكد المركز بأن مشروع القانون تبني نظام عدم التركيز الإداري (أي تبني المنطقة الوسطى بين المركزية واللامركزية) ولم يترجم بمضامينه نظام اللامركزية الإدارية، حيث يقتصر مشروع القانون على تفويض ممثلي السلطة المركزية في المحافظات صلاحيات فعلية يمارسونها نيابة عن السلطة المركزية.

وفي إطار الملاحظات التفصيلية يرى المركز أن الأسباب الموجبة لمشروع القانون لا تعبر عن الهدف الحقيقي من المشروع، وبالتالي فهي متجزأة كونها لا تتضمن الرؤيا لما يجب أن يكون عليه مشروع القانون بحيث تعبر عن موقف الدولة الاردنية، ورؤية جلالة الملك عبد الله الثاني في الإصلاح المنشود، وتوفير الخطوات الأوسع للديمقراطية او الديمقراطية الادارية. كما ويؤخذ على الأسباب الموجبة أنها تنطوي على تناقض، ولا بد من التمييز بين مهام وصلاحيات المجلس البلدي ومهام



# (وادي الغفر) واجهة اربد الحضارية يتحول الى مكرهة صحية



الاهالي / اربد - غربا من مدينة اربد يقع وادي الغفر الذي كان سابقا يعد واجهة حضارية وسياحية يشهد لها بالبنان صنعته الطبيعة وقضت عليه اليد البشرية، غير انه مع الأيام واهمال الجهات الرسمية له تحول الآن الى مكرهة صحية وبيئية لا تحمد عقباها واصبح هذا الوادي بؤرة بيئية خطيرة تراوح مكانها منذ سنين لا حلول لها.

فهذا الوادي وللأسف اصبح مليئا بالأنقاض ومخلفات البناء والدواب النافقة على جانبي الطريق التي تجلب الأمراض الجرثومية والروائح الكريهة ليلا ونهارا خاصة مع حلول فصل الصيف والارتفاع المتفاقم في درجات الحرارة.

ويؤكد مواطنو غرب اربد المتضررون من وجوده "أن إلقاء الأنقاض ومخلفات البناء بطريقة عشوائية تسبب بإغلاق مناهل الصرف الصحي وفيضان مياهها أكثر من مرة، حيث يقوم أصحاب المركبات "القلابات" بتفريغ حمولاتهم فوق المناهل الموجودة في الوادي".

ويعاني المواطنون من فيضان مياه وادي الغفر وبشكل شبه يومي، وقد تشكل أحيانا سيولا تتسبب بتشكيل برك ومستنقعات مائية خطيرة، بالإضافة إلى انبعاث الروائح الكريهة الناجمة عن المياه العادمة ووصولها إلى منازل مواطنين، ناهيك عن انتشار الحشرات والقوارض، وخصوصاً في فصل الصيف".

حيث يقوم العديد من أصحاب صهاريج النضح بتفريغ حمولتهم في الوادي، ما يحول المنطقة إلى كارثة صحية وبيئية "حقيقية"، علما بان هؤلاء المواطنين قد تقدموا بشكاوى متعددة للجهات الرسمية ولكن انى تجد اذنا صاغية

ويزيد الطين بلة سوء طريق وادي الغفر، الذي يصل ما بين مدينة اربد وقراها الغربية، والذي تسلكه العديد من السيارات والمركبات وهو طريق غير آمن ويشكل خطراً على حياة السائقين والمواطنين جراء تراكم الأنقاض ومخلفات البناء والدواب النافقة

على جانبي الطريق، ما يؤدي إلى ضيق مساحته". ووفق المواطنين الذين سئمو الوعود الرسمية الزائفة بإعادة تأهيل الوادي وتنظيفه فأنهم يؤكدون ان منطقة وادي الغفر التي من المفترض ان تكون واجهة سياحية وحضارية أصبحت الآن تُعتبر من البؤر البيئية الساخنة في محافظة اربد لوجود فيضانات مستمرة في مياه الصرف الصحي، إضافة إلى مشكلة رمي الأنقاض والمخلفات والدواب النافقة فيه، الأمر الذي يتسبب بمكرهة صحية تشكل خطراً كبيراً على حياتهم بينما تقف الجهات الرسمية مكتوفة الايدي تجاه ذلك حيث ان بلدية اربد الكبرى ووزارة البيئة والاشغال العامة تلقي كل واحدة منها باللوم والمسؤولية على الأخرى تجاه هذا الوادي ويبقى الواقع المزري كما هو...

ويذكر ان قرى غرب اربد المتضررة من وجود المكرهة الصحية في الوادي تضم (كفريوبا، بيت يافا، سوم، زحر، ججين، دوقرا، ناطفة، كفرحتا، جمحا، هام)، ويتجاوز عدد سكانها الـ ٨٠ الف مواطن.

## صالات الافراح: بروتوكول "افتح لكن ممنوع تشتغل"

الاهالي - قال نقيب اصحاب صالات الافراح «تحت التأسيس» مأمون المناصير، إن بروتوكول عودة صالات الافراح الى العمل تم اعداده دون تشاركية مع القطاع، واصفه بأنه بروتوكول «افتح لكن ممنوع تشتغل».

وبين المناصير في مداخلة عبر المملكة، الاربعاء الماضي، أن البروتوكول يقيد العمل بأعداد معينة ويمنع دخول المنشآت الا لمن اخذ اللقاح وتقع هذه

المسؤولية على مالكي المنشآت ما يعني انه على الصالة توقيف كل من يريد الدخول والسؤال اذا كان متلقي اللقاح ام لا، واذا كان احد افراد العائلة متلق له فيما الثاني لا فعليك السماح لاحدهما ومنع الاخر ما يخلق مشاكل مع المعازيم واصحاب الحفلات.

وأضاف، أنه في حال عدم تطبيق هذا البروتوكول يتم مخالفة المنشأة في المرة الاولى بغرامة ٥٠٠ دينار، وفي

حال تكرار المخالفة مرة ثانية تخالف بغرامة ١٠٠٠ دينار، مع اغلاقها بالشمع الاحمر لمدة اسبوع.

وأشار إلى أن المزارع التي تعمل على اقامة الحفلات محجوزة لثلاثة اشهر، وهي اخذت رزق الصالات، وذلك لانها تقيم الحفلات دون اي بروتوكول او مراقبة من قبل الحكومة وذلك نظرا لمواقعها التي عادة ما تكون في اماكن بعيدة ونائية.

## ارتفاع عجز أونروا إلى ١٥٠ مليون دولار في آب القادم



**الاهالي -** كشفت وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (أونروا) أن عجز موازنتها وصل إلى ١٥٠ مليون دولار في منتصف ٢٠٢١.

وقال المفوض العام للوكالة «فيليب لازاريني»، خلال الخطاب الافتتاحي بالاجتماع الافتراضي للجنة الاستشارية لـ«أونروا»، إن مقدار العجز يعادل كلفة أكثر من شهرين من العمليات.

وستصل أزمة التدفق النقدي «الأكثر إلحاحاً» في أغسطس/آب المقبل، حسب «لازاريني»، قبل أن يضيف: «من الممكن أن تحل في وقت مبكر في هذا الشهر»، إذا ما تأخرت أي مدفوعات متوقعة في يوليو/تموز، من قبل المانحين.

وبحلول منتصف أغسطس، تحتاج الوكالة الأممية إلى ٣٠ مليون دولار لتغطية رواتب الموظفين البالغ عددهم ٢٨ ألف موظف وموظفة، إضافة إلى الاحتياجات الحرجة مثل الأدوية والمعونات النقدية والغذائية للفقراء.

لكن الوكالة تتوقع وصول مدفوعات جديدة في سبتمبر/أيلول ستسمح لها بمواصلة العمل في ذلك الشهر. وبدأت اللجنة الاستشارية لوكالة

«أونروا» اجتماعاتها الافتراضية عبر «الفيديو كونفرنس»، الأربعاء، بمشاركة ٣٠ دولة من الأعضاء الدائمين فيها، وممثلين عن الدول العربية المضيفة للاجئين الفلسطينيين والدول المانحة والمجموعة الأوربية والولايات المتحدة وجامعة الدول العربية.

وقال «لازاريني» إن النداءات الطارئة لأزمة السورية والأراضي الفلسطينية المحتلة «لا تزال تعاني من نقص حاد في التمويل بنسبة ٣٥٪ و ٦٢٪ على التوالي».

ولفت إلى أن «هناك حاجة ماسة إلى الأموال لاستدامة المعونات الغذائية والنقدية لأكثر من مليوني لاجئ في جميع أنحاء المنطقة ولمواصلة أعمال الحماية في الضفة الغربية المحتلة».

وأشار المفوض العام إلى نجاح الوكالة بحلول نهاية ٢٠٢٠، في تفادي الانهيار المالي؛ بفضل ما أسماه «الجهود الإضافية التي بذلها بعض المانحين ملتزمين، وقرض الصندوق المركزي لمواجهة الطوارئ بقيمة ٣٠ مليون دولار وتأجيل رواتب الموظفين».

لكن الوكالة، بدأت عام ٢٠٢١ بمبالغ مستحقة تبلغ ٧٥ مليون دولار من الالتزامات، حسب «لازاريني».

عام ٢٠٢١، وفق «لازاريني» الذي ناشد الشركاء الحاضرين في اجتماع اللجنة الاستشارية لاستكشاف جميع السبل والوسائل الممكنة لتقديم دعم إضافي للوكالة، أو التسريع في تقديم التبرعات المخططة أو إعادة توجيه التبرعات من بوابات أخرى إلى ميزانية البرنامج بحلول منتصف أغسطس.

وتبلغ الميزانية العامة لـ«أونروا» في ٢٠٢١ نحو ٨٠٦ ملايين دولار، ثم أطلقت نداءً للمساعدة الإنسانية والتعافي المبكر من أجل قطاع غزة بقيمة ١٦٤ مليون دولار، في أعقاب العدوان الإسرائيلي في مايو/أيار الماضي.

دولار من الالتزامات، حسب «لازاريني».

وبرغم تمتع الوكالة بوضع مالي أفضل مقارنة بالوقت ذاته من العام الماضي، إلا أن «أونروا» ليست مستقرة مالياً بعد، وتواصل تقديم الخدمات معتمدة على مداخيل كل شهر.

وسمحت عودة الدعم الأمريكي للوكالة بتقليص العجز، وفي المقابل، لا يزال بعض الشركاء الإقليميين الرئيسيين غائبين، فيما قام آخرون بخفض تبرعاتهم هذا العام، حسب المفوض العام.

وعملت الوكالة على ٣ ميزانيات ذات نمو صفري خلال السنوات الست الماضية، بما في ذلك

أبرزهم الأسير الغضنفر أبو عطوان المضرب عن الطعام لليوم الـ ٥٥ على التوالي والذي يواجه وضعاً خطيراً في مستشفى «كابن» الإسرائيلي، إضافة إلى قضية الأسرى المرضى وجرائم الإهمال الطبي الذي كان آخر ضحاياها الأسيرين إياد حريبات، وموفق العروق اللذان يواجهان أوضاعاً صحية خطيرة تهدد حياتهم.

الأوضاع الخطيرة التي يعيشها الأسرى، وتصاعد الانتهاكات والجرائم الممنهجة بحقهم وبشكل خاص في الآونة الأخيرة. واستعرض المشاركون أبرز السياسات العنصرية التي تمارسها «إسرائيل» بما في ذلك سياسة التعذيب، ومنع الزيارات، والعقوبات الجماعية، والمحاكم العسكرية، والاعتقال الإداري التعسفي، لاسيما قضية المعتقلين الإداريين، والمضربين منهم عن الطعام ومن

طالبت مؤسسات حقوق الإنسان الفلسطينية المجتمع الدولي بالتدخل العاجل لإنقاذ حياة الأسرى المضربين عن الطعام ومواجهة الجرائم والسياسات الإسرائيلية التعسفية وغير القانونية بحق الأسرى.

جاء ذلك خلال لقاء نظمه مؤسسات الأسرى بالتعاون مع دائرة شؤون المفاوضات في منظمة التحرير، حيث أطلع المشاركون الجهات الدولية على

## مؤسسات الأسرى تطالب المجتمع الدولي بالتدخل لإنقاذ الأسرى



## كمال همامين

### بماذا يفكر بايدن للاردن ٢/١



لم يتوقف الكثيرون عند الاتفاقية التي عقدتها الأردن مؤخراً مع الولايات المتحدة ، والتي منحت الولايات المتحدة امتيازات تتجاوز كل الحدود السياسية والسيادية ، وتتجاوز مفهوم الاتفاقيات المعروفة بين الدول لتصل الى حد اعتبار جغرافيا الاردن ساحة مفتوحة لنشاط القوات الامريكى داخل الاردن وخارجها .

وهنا لا يتسع المجال لمناقشة آثار وتبعات وغايات هذه الاتفاقية الفريدة من نوعها ، الا أنني ساحاول أن اسلط الضوء على الجانب السياسي للاتفاقية والذي بدأنا نلمسه مؤخراً وبشكل واضح .

أولاً - مهدت هذه الاتفاقية لعزل الاردن جيوسياسياً عن دائرة الخليج العربي ، وعن التأثير الخليجي المباشر على الاردن وعلى كافة المستويات ، ورغم أن هذا لا يخرج الاردن من دائرة الاستراتيجية الامريكى المتعلقة بايران ، الا أن الادارة الامريكى تفكر بتوظيف واستثمار هذه الاتفاقية لادوار أردنيه متوقعة تتعلق بسوريا والعراق ، وبسياق اعادة ترتيب الدور الامريكى المباشر بهاتين الدولتين .

وقد تكون ( الفتنه الاخيره ) محطة من محطات الصراع الخليجي - الخليجي على الاردن ، والذي تجاوز الحدود التقليديه ، ويقال أن الولايات المتحدة عملت على كبح محاولات التدخل الخليجي النوعي بالاردن ، وأيضا تمكنت الادارة الامريكى من توظيف هذا التدخل واطهاره للاردن أنه دليل على جدوى الاتفاقية بالتعامل الفعال مع الجانب الامني الذي قد تتعرض له الاردن من دول الجوار .

وفي هذا السياق ، عقدت القمه الاردنيه - العراقيه - المصريه بمظلة امريكى ، لفتح الطريق أمام الأردن للخروج جزئياً من الدائرة الجيوسياسية الخليجية وباتجاه انفتاح على العراق ، بدأ بالجانب الاقتصادي وهو مرشح للتوسع سياسيا وأمنيا على ضوء الظروف المستجد مستقبلا ، وضمن المخطط الامريكى المتعلق بمستقبل العراق .

لقد بعثت الاتفاقية برسالة قوية للطرف الدولي مفادها أن الاردن هي ساحه جيوسياسية حصريه للولايات المتحدة ، وغير مسموح لاي نشاط من أي نوع ولاي طرف دولي أو اقليمي أن يعبث بها أو يمارس صراعه من خلالها ، فالاتفاقية تمنح الطرف الامريكى مطلق الصلاحيه بالتصرف والتحرك دون رقابه أو قيود ، كما وتمكنها الاتفاقية من الرد ومواجهه اي نشاط دولي أو اقليمي مهما كان شكله .

قد تشهد العلاقات الاردنيه السوريه تحسناً ملحوظاً ، وبمظله امريكى ايضاً ، يبدوا هذا التحسن اقتصاديا ومن ثم قد يتطور لتحسن سياسي ، ومن المتداول أن الادارة الامريكى ستمنح الاردن ممرًا اقتصاديا لسوريا ضمن ما يسمى ( قانون قيصر ) الذي فرضته واشنطن على سوريا ، وضمن حسابات دقيقه ، وسيكون للاردن افضلية التعامل حسب الشروط الامريكى .

# «يونيسيف»: ٣٠٪ من أطفال لبنان ينامون ببطون خاوية

يذهبون إلى فراشهم ببطون خاوية. تتأثر صحة الأطفال ومستوى تعليمهم وكل مستقبلهم، فالأسعار تحلق بشكل هائل ونسبة البطالة تستمر في الارتفاع. ويزداد عدد الأسر في لبنان التي تضطر إلى إتخاذ تدابير التأقلم السلبية لتتمكن من الصمود، كالغاء بعض وجبات الطعام توفيراً لثمنها أو إرسال أطفالهم إلى العمل، يكون غالباً في ظروف عمل خطيرة، أو اللجوء إلى تزويج بناتهم القاصرات، أو بيع ممتلكاتهم».

وجاء في المسح أيضاً: «الركود الاقتصادي ليس سوى واحدة من جملة الأزمات التي تعصف في البلاد التي تترنح تحت تأثير جائحة كوفيد-١٩، ونتائج التفجيرين الهائلين اللذين عصفا في مرفأ بيروت في آب ٢٠٢٠، يضاف إلى ذلك عدم الاستقرار السياسي المستمر. وفي حين يُصنّف ١,٥ مليون سوري في عداد الأكثر ضرراً، فإن عدد اللبنانيين الذين باتوا بحاجة إلى دعم سريع يرتفع بسرعة قياسية».

وذكرت موكو أن «البنك الدولي وصف ما يحدث حالياً في لبنان بأنه أحد أكبر ثلاثة انهيارات اقتصادية ظهرت منذ منتصف القرن التاسع عشر»، لافتة إلى أن «ما سلط الضوء عليه مسح اليونيسيف، أن الأطفال هم الفريسة الأسهل للكارثة العميقة ويتحملون غالباً وطأتها».

وجدت الـ«يونيسيف» دعواتها إلى «السلطات المحلية في لبنان من أجل التوسع السريع في تلبية الحاجات الملحة وتوفير إجراءات الحماية الإجتماعية، من أجل ضمان الحصول على تعليم جيد لكل طفل، وتعزيز خدمات الرعاية الصحية الأولية وحماية الطفل».

وأكدت موكو في هذا الإطار: «أن إتخاذ إجراءات حازمة وحاسمة مع تضافر الجميع في تنفيذها، لهو أمر بالغ الأهمية من أجل التخفيف من المعاناة، خصوصاً بين الفئات الأكثر ضعفاً ممن يقعون في براثن دوامة الفقر».

الاهالي - يعاني الأطفال في لبنان من وطأة أحد أسوأ الإنهيارات الاقتصادية في العالم في الآونة الأخيرة، وفقاً لمسح نشرته «يونيسيف» اليوم.

ويشير المسح الذي أجرته الـ«يونيسيف» حديثاً إلى ما يلي:

- نام أكثر من ٣٠٪ من الأطفال في لبنان في فراشهم الشهر الماضي ببطون خاوية، لعدم حصولهم على عدد كاف من وجبات الطعام.

- ٧٧٪ من الأسر لا تملك ما يكفي من غذاء أو من مال لشرائه. وترتفع هذه النسبة بين الأسر السورية إلى ٩٩ في المئة.

- ٦٠٪ من الأسر تضطر إلى شراء الطعام عبر مراكمة الفواتير غير المدفوعة أو من خلال الإقتراض والإستدانة.

- ٣٠٪ من الأطفال في لبنان لا يتلقون الرعاية الصحية الأولية التي يحتاجون إليها. وأعربت ٧٦٪ من الأسر عن تأثرها الكبير بالزيادة الهائلة في أسعار الأدوية.

- واحد من كل عشرة أطفال في لبنان أرسل إلى العمل.

- ٤٠٪ من الأطفال ينتمون إلى أسر لا يعمل فيها أحد، و٧٧٪ من تلك الأسر لا تتلقى مساعدة إجتماعية من أي جهة.

- ١٥٪ من الأسر في لبنان توقفت عن تعليم أطفالها.

- ٨٠٪ من مقدّمي الرعاية يتحدثون عن مواجهة الأطفال صعوبات في التركيز خلال دراستهم في المنزل إما بسبب الجوع أو نتيجة الإضطراب النفسي.

ورأت المنظمة أن «الأزمات المتتالية التي تضافرت في تكوين الأزمة الكبيرة، بما فيها الانهيار الاقتصادي الكامل، أدت إلى جعل الأسر والأطفال في لبنان في حال يرثى لها، وأثرت تقريباً على كل جانب من جوانب حياتهم، وذلك في ظل شح الموارد وإستحالة الوصول واقعياً إلى الدعم الإجتماعي».

وعلّقت ممثلة الـ«يونيسيف» في لبنان، يوكي موكو، قائلة: «في ظل عدم وجود تحسن في الأفق، المزيد من الأطفال

# زيادة هجرة الأيدي العاملة العالمية بمقدار خمسة ملايين



**الاهالي** - ارتفع عدد العمال المهاجرين الدوليين على مستوى العالم إلى ١٦٩ مليوناً، بزيادة قدرها ٣ في المائة منذ عام ٢٠١٧، وفقاً لآخر التقديرات الصادرة عن منظمة العمل الدولية.

يقدر تقرير جديد لمنظمة العمل الدولية أنه بين عامي ٢٠١٧ و ٢٠١٩، ارتفع عدد الأشخاص الذين يهاجرون للعمل دولياً من ١٦٤ إلى ١٦٩ مليوناً. حيث يوضح أنه في عام ٢٠١٩، شكل العمال المهاجرون الدوليون ما يقرب من خمسة في المائة من القوة العاملة العالمية، مما يجعلهم جزءاً لا يتجزأ من الاقتصاد العالمي.

كما زادت نسبة العمال المهاجرين الشباب (الذي تتراوح أعمارهم بين ١٥ و ٢٤ عاماً)، بما يقرب من ٢ في المائة، أو ٣,٢ مليون، منذ عام ٢٠١٧. وبلغ عددهم ١٦,٨ مليون في عام ٢٠١٩.

ومع ذلك، يعمل العديد من العمال المهاجرين في كثير من الأحيان في وظائف

مؤقتة أو غير رسمية أو غير محمية، مما يعرضهم لخطر أكبر يتمثل في انعدام الأمن وتدهور ظروف العمل. أدت أزمة كوفيد ١٩ إلى تكثيف نقاط الضعف هذه، لا سيما التعاملات المهاجرات، حيث إنهن ممثلات بشكل مفرط في الوظائف منخفضة الأجر ومنخفضة المهارات ولديهن فرص محدودة للحصول على الحماية الاجتماعية وخيارات أقل لخدمات الدعم.

أخبرت مانويلا تومي، مديرة شروط العمل والمساواة في منظمة العمل الدولية، "لقد كشف الوباء عن خطورة الوضع. غالباً ما يكون العمال المهاجرون أول من يتم فصلهم، ويواجهون صعوبات في الحصول على العلاج، وكذلك غالباً ما يتم استبعادهم من استجابات سياسية وطنية لكوفيد ١٩.

## تستمر البلدان ذات الدخل المرتفع في استيعاب غالبية العمال المهاجرين

يتركز أكثر من ثلثي العمال المهاجرين الدوليين في البلدان ذات الدخل المرتفع. يوجد ٦٣,٨ مليون (٣٧,٧ في المائة) في أوروبا وآسيا الوسطى. كذلك ٤٣,٣ مليون آخرين (٢٥,٦ في المائة) في الأمريكتين. وبالتالي، فإن أوروبا وآسيا الوسطى والأمريكتين تستضيف ٦٣,٣ في المائة من جميع العمال المهاجرين.

تستضيف كل من الدول العربية وآسيا والمحيط الهادئ ما يقارب ٢٤ مليون عامل مهاجر، أي ما يمثل إجمالاً ٢٨,٥ في المائة من إجمالي العمال المهاجرين. ويوجد في أفريقيا ١٣,٧ مليون عامل مهاجر، يمثلون ٨,١ في المائة من المجموع. بحيث غالبية العمال المهاجرين - ٩٩ مليون - هم من الرجال، في حين أن ٧٠ مليون من النساء.

تواجه النساء المزيد من العقبات الاجتماعية والاقتصادية كعاملات مهاجرات ومن المرجح أن يهاجرن كأفراد مصاحبات للأسرة لأسباب أخرى غير العثور على عمل. قد يتعرضن للتمييز بين الجنسين في التوظيف ويفتقرن إلى الشبكات، مما يجعل من

الصعب التوفيق بين العمل والحياة الأسرية في بلد أجنبي.

## هجرة المزيد من الشباب من العمال المهاجرين الدوليين، من ٨,٣

في المائة في عام ٢٠١٧ إلى ١٠,٠ في المائة في عام ٢٠١٩. ومن المرجح أن تكون هذه الزيادة مرتبطة بارتفاع معدلات بطالة الشباب في العديد من البلدان النامية. الغالبية العظمى من العمال المهاجرين (٨٦,٥ في المائة) بالغين في سن الرشد (أي تتراوح أعمارهم بين ٢٥ و ٦٤ عاماً).

## قطاع الخدمات هو المشغل الرئيسي للعمال المهاجرين

في العديد من المناطق، يمثل العمال المهاجرون الدوليون جزءاً مهماً من القوى العاملة، ويقدمون مساهمات أساسية لمجتمعات واقتصادات بلدان المقصد، ويقدمون الوظائف الأساسية في القطاعات الحيوية مثل الرعاية الصحية والنقل والخدمات والزراعة والأغذية. وبحسب التقرير، فإن ٦٦,٢ في المائة من العمال المهاجرين يعملون في قطاع الخدمات، و ٢٦,٧ في المائة في الصناعة، و ٧,١ في المائة في الزراعة. ومع ذلك، توجد اختلافات كبيرة بين الجنسين في القطاعات: هناك تمثيل أعلى للعاملات المهاجرات في الخدمات، مما يمكن تفسيره جزئياً من خلال الطلب المتزايد على اليد العاملة في مجال الرعاية، بما في ذلك في الصحة والعمل المنزلي. العمال المهاجرون الرجال أكثر حضوراً في الصناعة.

"لن تكون سياسات هجرة اليد العاملة فعالة إلا إذا كانت تستند إلى أدلة إحصائية قوية". قال رافائيل ديبز دي ميدينا، كبير الإحصائيين ومدير إدارة الإحصاءات في منظمة العمل الدولية، "يقدم هذا التقرير تقديرات سليمة، تستند إلى أساليب قوية وبيانات موثوقة تدمج المصادر التكميلية المنسقة". "يمكن لهذه السياسات بعد ذلك أن تساعد البلدان على الاستجابة للتحويلات في العرض والطلب على العمالة، وتحفيز الابتكار والتنمية المستدامة، ونقل المهارات وتحديثها".



## السد الأثيوبي والمنعطف الأخير

عبد الله السناوي / كاتب وصحافي مصري

وصلت أزمة السد الأثيوبي المستحكمة إلى منعطفها الأخير.

لم يعد ممكناً تمديد الأزمة بعد أن استهلكت عشر سنوات كاملة بالدوران في نفس المكان باسم تفاوض يعود مرة بعد أخرى إلى نقطة البدء.

في شهر يوليو الحالي يبدأ الأثيوبيون، كما هو مخطط ومعلن، الملء الثاني لخزان السد، دون أدنى اعتبار للقانون الدولي، أو لمصالح دولتي المصب مصر والسودان.

خطورة تلك الخطوة الانفرادية تتلخص في أمرين متلازمين.

الأول، صنع أمر واقع يصعب بعده قصف جسم السد لمنع السيطرة الأثيوبية على النيل الأزرق خشية غرق أجزاء واسعة من السودان وأصلاً فيضانه المدمر إلى مصر، لكنه لا يلغي تماماً سيناريو العمل العسكري إذا ما اقتضت ضرورات الدفاع عن الحق في الحياة.

بتنسيق عسكري مصري سوداني كامل يمكن احتلال موقع السد نفسه، الذي يقع بالقرب من الحدود السودانية.

هذا خيار غير مستبعد في ظل المناورات المشتركة، التي أجريها بالأسلحة البرية والبحرية والجوية كافة بالقرب من موضع العمليات المفترضة تحت اسم لافت برسائله: «حماة النيل».

يستلقت الانتباه - هنا - أن التصريحات المصرية والسودانية المتواترة عن استبعاد العمل العسكري أفضت إلى عكس رسائل الطمأنينة تأكيداً على أفضلية الحل الدبلوماسي.

لأول مرة منذ بدء الأزمة ارتفعت أصوات لقيادات عسكرية أثيوبية تهدد وتنذر وتؤكد على جاهزيتها القتالية.

كانت تلك عنجھية مستأنفة، دون إدراك لفوارق القوة.

بتلخيص ما، العمل العسكري شبه مستبعد مصرياً وسودانياً، لكنه وارد بقوة إذا ما أفضت الأزمة إلى حرب مياه وخيمة لا يمكن تحمل كوارثها على الزراعة والاقتصاد والحياة نفسها.

والثاني، المضي قدماً في اعتبار النيل الأزرق بحيرة تخص دولة المنبع وحدها لا نهراً دولياً تنظمه اتفاقات وقوانين ومصالح وجودية لدول أخرى تتعلق بالحق في الحياة.

الترجمة العملية: فرض الهيمنة الأثيوبية السياسية والاستراتيجية على حوض نهر النيل، باعتبار أنها صاحبة الحق الحصري في توزيع الحصص والأنصبة من المياه، تمنح وتمنع وفق ما تراه من حسابات ومصالح تتداخل فيها بطباع الأمور إرادات دول أخرى، إسرائيل في مقدمتها، تطلب لأسباب مختلفة تهميش مصر في محيطها.

هذه مسألة وجودية أخرى تتعلق بمكانة البلد واحترامه لتاريخه ومصالحه ونظرته إلى نفسه.

باستهلاك الوقت ضاقت الخيارات عند المنعطف الأخير.

أغلب ما هو مطروح من أفكار وتصورات إعادة

إنتاج لما جرى التفكير فيه واللجوء إليه من قبل مثل الذهاب إلى مجلس الأمن، أو استصدار بيانات تضامن من دول شقيقة أو صديقة تتفهم دواعي القلق في مصر والسودان.

رغم أية مشاعر مقدرة فإن أحداً في العالم لن يخوض معارك الوجودية بالنيابة عنك.

أفضل ما يحدث الآن حالة التأهب التي تخامر قطاعات متزايدة من الرأي العام المصري استعداداً لدفع تكاليف الدفاع عن الحق في الحياة، أياً كانت التضحيات.

تكاد تقارب تلك الحالة، التي يمكن تلمسها بسهولة بالغة، ما كان عليه الشارع المصري عام (١٩٧٢) قبل حرب أكتوبر مباشرة، حين بدأت بمظاهرات طلاب الجامعات وبيانات النقابات والمثقفين وبطولة الرجال في الخنادق الأمامية متأهبة لإزالة آثار عدوان (١٩٦٧) بقوة السلاح.

القضية الآن ليست طلباً لإزالة آثار عدوان مهما بلغت خطورته، بقدر ما هي دفاع عن الحق في الحياة والوجود.

إذا أردنا أن نصارح أنفسنا بالحقائق فهناك تقصير بالغ لا يمكن إنكاره في طرح قضية المياه والوجود على الرأي العام العالمي ومراكز التأثير الدولية.

لا بد أن يكون واضحاً أن مصر لن تضبط نفسها للأبد، وأن قضيتها تمثل فعلاً تهديداً حقيقياً للأمن والسلم الدوليين في حوض نهر النيل، كما القرن الإفريقي واستراتيجية البحر الأحمر.

قرب المنعطف الأخير، قبل الملء الثاني لخزان السد الأثيوبي، جرت محاولة لاخترق التحالف المصري السوداني بالاستثمار في مخاوف الخرطوم المتفاقمة والمشروعة من التأثير السلبي الفادح على سد «الروصيرص».

الخطر ماثل في السودان، فيما مصر مؤمنة بمخزون مياه بحيرة السد العالي لفترة قد تطول لثلاث سنوات.

جرى طرح مشروع اتفاق مرحلي أثيوبي سوداني اقترحه المبعوث الأميركي إلى القرن الإفريقي جيفري فيلتمان، بدعم وتأييد مفترض من الاتحاد الإفريقي والأمم المتحدة.

لم تبد أثيوبيا حماساً كبيراً للمشروع المقترح، رفضت أية اشتراطات سودانية تضمن جدية الالتزام بالتوصل إلى اتفاق قانوني ملزم بعد ستة أشهر، أو أن تكون هناك مشاركة دولية.

راوغت مجدداً بتصور أنها في مركز قوة يخولها التصرف كما تشاء.

كان اختيار فيلتمان بالذات مؤشراً على نوع التسوية، التي تطلبها الولايات المتحدة في أزمة مياه النيل، فهو سفير أميركي سابق على إمام بالمنطقة وأحوالها وصراعاتها، عمل في لبنان، وكانت تجربته مثالا سلبياً على قدر التدخل في أدق أموره وسياساته.

بالقرب من المنعطف الأخير اندفعت الحوادث داخل أثيوبيا إلى مستوى لم يكن في دائرة الأخبار المتوقعة بهزيمة الجيش الأثيوبي في إقليم التجراي، واضطراره للانسحاب من عاصمة الإقليم تحت ضربات «جبهة تحرير شعب التجراي»، رغم ما

ارتكبه من فظائع وجرائم ضد الإنسانية والمساندة التي حازها من قوات أريتيرية، اضطرت بدورها إلى انسحابات أخرى من ذلك الإقليم.

كان ذلك تطوراً جوهرياً في معادلات الصراع على السلطة في أثيوبيا يهدد وحدتها وينذر بفوضى في القرن الإفريقي تهدد بالعمق استراتيجيات ومصالح غربية.

أرجو الالتفات إلى أن أحداً في العالم لم يول اهتماماً حقيقياً بما يحدث في التجراي من فظائع وجرائم ضد الإنسانية، باستثناء ما صدر عن بعض منظمات الأمم المتحدة من تقارير.

المعادلات الآن اختلفت، الجيش الأثيوبي روحه المعنوية في الحضيض، على الأقل لم يعد بوسعه أن يتحدث بعنجهية عن جاهزته العسكرية، حكومة «أبي أحمد» في أوضاع اهتزاز، واحتمالات التصعيد العسكري في الحرب الأهلية مفتوحة على مصاريعها.

كان انهيار القوات الأثيوبية في مواجهات التجراي، واضطرارها لإعلان وقف إطلاق النار من طرف واحد، مروعا في حجمه وتأثيراته الاستراتيجية وداعيا في الوقت نفسه لتحرك المؤسسات الأميركية كافة المعنية بصناعة السياسة الخارجية، في مجلس الكونغرس، كما في البيت الأبيض ووزارة الخارجية، لمحاولة التوصل إلى تسوية سياسية تمنع انفلات السلاح في هذه المنطقة الحيوية من القرن الإفريقي من أن يضرب في مصالحها الاستراتيجية.

المصالح الأميركية المهتدة قبل أية ادعاءات عن حقوق الإنسان!

لا مصلحة للولايات المتحدة في تفكيك أثيوبيا، كما لا مصلحة لمصر والسودان شرطاً أن تلتزم حكومة «أبي أحمد» بقواعد القانون الدولي، وتحترم حقوق البلدين العربيين في مياه نهر النيل.

المشكلة الحقيقية التي تعترض أثيوبيا الآن أن مشروعها لبناء قوة إقليمية مهيمنة على نهر النيل يتعرّض للتقويض من داخلها، لا بتأمر من خارجها، كما تحاول أن تحشد مواطنيها ضد «العدو المصري المفترض».

إذا ما عجزت دولة ما أن تحفظ وحدة ترابها الوطني فإن شرعية الحكم فيها تسقط، أو على الأقل توضع بين قوسين كبيرين.

وإذا ما تمددت نيران الحروب الأهلية فإن فكرة الدولة نفسها تتقوض.

الأسوأ في الحالة الأثيوبية استدعاء قوات من خارج الحدود للتنكيل بمواطنيها في التجراي وارتكاب جرائم حرب بحقهم استثماراً في أحقاد وعداوات قديمة.

بأية معايير قانونية وسياسية فهذه جريمة خيانة عظمى لا تؤسس لمشروع دولة إقليمية مهيمنة، ولا تتيح فرصة حقيقية لتنمية تحتاجها أثيوبيا للخروج من ربقة الفقر المتوارث.

عند المنعطف الأخير توفر المستجدات أمام مصر فرصاً سانحة لإعادة عرض قضيتها العادلة باعتبارها مسألة حياة أو موت، وأن تكون الخيارات كلها مفتوحة، أياً كانت تكلفتها، ف«يا روح ما بعدك روح» - كما يقول المصريون عادة عند مواجهات المصير.



## نجاح اللقاح الكوبي واثبات فعاليته ضد فيروس كورونا بنسبة ٩٢,٢٨٪



واشتق اسم اللقاح من "مسرحية عبد الله" التي ألفها شاعر كوبا الشهير خوسيه مارتى الراحل سنة ١٨٩٥ عن ٤٢ عاما، والمعروف بميله للعرب وتمجيدهم في كثير من قصائده، إلى درجة جعل معظم أبطال قصائده منهم، كبطل المسرحية الشعرية التي ألفها في شبابه، وجعل من شاب مصري من النوبة بطلا، واسمه عبد الله.

**الاهالي -** أعلنت السلطات الكوبية أن لقاحها "عبد الله" المكون من ثلاث جرعات أثبتت فعاليته ضد فيروس كورونا بنسبة ٩٢,٢٨٪ في المرحلة الأخيرة من التجارب السريرية. وكانت مجموعة شركات التكنولوجيا البيولوجية الكوبية BioCubaFarma، أعلنت في ٢٠ يونيو الحالي أن لقاح "سوبيرانا ٠٢" الذي صممه معهد "فينلي" أظهر فعالية ضد الفيروس بنسبة ٦٢٪.

من جانبه قال الرئيس الكوبي ميغيل دياز كانيل، إن لقاح "سوبيرانا ٠٢" المصمم في بلاده ضد فيروس كورونا، يعطي بجرعتين فعالية تتجاوز ٥٠٪ من المستوى الذي حددته منظمة الصحة العالمية للقاحات المرشحة الفعالة ضد مرض كوفيد-١٩.

## رئيس وزراء هولندا: ضد الاحتلال الصهيوني

ودعم الشعب الفلسطيني، حيث ألف كتاباً بعنوان "فلسطين في محنة الموت"، كما حصل على وسام النجمة العظمى في القدس، وترأس المنتدى الدولي للعدالة والسلام المؤيدة للقضية الفلسطينية، بالإضافة إلى تطوعه مع حركة المقاطعة (BDS).

واعتبرت دائرة المقاطعة في بيان لها، أن استقالة "دريس فان إخت" بسبب تأييده للقضية الفلسطينية، ورفض ظلم الشعب الفلسطيني أكثر من خلال التصديق بالروايات الصهيونية الكاذبة هي وسام يفتخر بها جميع المناضلين والأحرار حول العالم.

ورأت الدائرة أن الإنسانية الرافضة لجريمتي الفصل العنصري والاضطهاد المرتكبة من قبل دولة الاحتلال "الإسرائيلية" على الشعب الفلسطيني تتجلى في مثل هذه المواقف.

ودعت الدائرة الإعلام الفلسطيني والعربي إلى تسليط الضوء على حركة التضامن العالمية الآخذة بالنمو لناحية مناصرة القضية الفلسطينية.

**الاهالي -** انسحب رئيس الوزراء الهولندي السابق "دريس فان إخت" من حزب CDA بسبب موقف الحزب المنحاز لكيان الاحتلال الصهيوني الذي ما زال يرتكب الإجرام بحق الشعب الفلسطيني، ويصعد إجرامه مرة تلو مرة، خصوصا بعد عدوانه الأخير والمتواصل على قطاع غزة وأهالي حي الشيخ جراح وأهالي القدس المحتلة ومحاولة تهجيرهم بشكل قسري.

وقال الزعيم السابق للحزب الديمقراطي المسيحي في بيان له، أنه لم يعد يشعر بالراحة مع حزبه، مؤكداً أن السبب الرئيسي للرحيل هو موقف الحزب من القضية الفلسطينية، إذ يواصل الحزب إدارة وجهه عن المعاناة الهائلة التي يعاني منها الشعب الفلسطيني، رغم أنني حاولت لسنوات إقناع الحزب بتبني موقف أكثر إنصافاً لكنني فشلت في ذلك.

بدورها، ثمنت دائرة المقاطعة في الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين هذا الانسحاب، مُشددة على أن رئيس الوزراء السابق "دريس فان إخت" التزم مناصرة القضية الفلسطينية،

## خليفة السيد

## من جائحة كورونا الى متوالية ارتفاع الأسعار



في الوقت الذي بدأ فيه انخفاض حالات الاصابات والوفيات من فايروس كورونا وبات من الممكن التعافي المجتمعي من هذه الجائحة، بدأت تجتاح البلاد موجة حادة من ارتفاع الاسعار في العديد من السلع والخدمات، من

المحروقات، الى اسعار المواد التموينية، الى مواد البناء، الى قطع السيارات وغيرها، الأمر الذي يضع المواطن بشكل متواصل امام ازمت معيشية ضاغطة، وكأن بارقة الامل بالخلاص من الكورونا من جهة، يجهضها من جهة اخرى متوالية ارتفاع الاسعار والتي لا تقل خطورتها عن خطر الوضع الصحي الذي عانت منه البلاد طويلا.

من المهم الاشارة الى أن الوضع الصحي الذي تأثرت به الاردن كان مفروضا علينا، كما فرض على معظم دول العالم، وتوحدت البشرية جمعاء في مواجهته للانتصار عليه، لكن السياسات المعيشية والاقتصادية فهي من صنع ايدينا، ويتحمل مسؤوليتها من يصنع القرار السياسي والاقتصادي في البلاد، واصرار الحكومات المتواصل على التبعية والارتهان لوصفات صندوق النقد الدولي، والتهليل والتطويل لحصولنا على شهادة المراجعة الثانية للصندوق الدولي، حيث حررت لاردن قروضا مالية مهمة اثر ذلك حسب توصيف الخطاب الرسمي، فأن هذا يعتبر تماديا واصراراً على اتباع ذات النهج الذي أودى بالبلاد الى مديونية تلامس اربعة واربعين مليار دولار، هذه كلها ديون على الدولة وعلى كل فرد اردني عمليا وهي بمثابة الجائحة الدائمة على الاردن.

لا خلاص من هذا الوضع المعيشي والاقتصادي الصعب والمأزوم، الا بالاستدارة الحكومية والرسمية، باتجاه الاستجابة لمطالب الشعب والخبراء الاقتصاديين الوطنيين بضرورة الانفكاك من التبعية والارتهان لاملاءات الصندوق والبنك الدوليين، والبدء الفعلي والعملي بالاعتماد على الذات وتنويع وتعدد خيارات سياساتنا الاقتصادية، بما يخدم استقرار البلاد والسيادة الكاملة على مقدراته وثرواته.

### يصدرها

حزب الشعب  
الديمقراطي الاردني  
(حشد)



عمان - الاردن - جبل الحسين - شارع الظاهر  
بيبرس - مقابل مستشفى الاستقلال  
الموقع على الانترنت:  
www.hashd-ahali.org.jo  
بريد الكتروني: ahali@go.com.jo  
hashdparty@gmail.com

الاخراج الفني  
عبدالله ابوكف  
الصف الضوئي  
منير عليا

رئيس التحرير  
عدنان خليفة  
الادارة والمالية  
خليل السيد

الاشتراكات  
(٤٠) دينار للمؤسسات (٣٠) دينار لافراد  
طبع في مطابع الغد  
رقم الايداع لدى دائرة المكتبة الوطنية  
(٢٠٢٠٢/٢٨)

### المكاتب:

عمان: ٥٦٩١٤٥١/٢ / فاكس ٥٦٨٦٨٥٧

اريد: ٧٢٧٣٣٦٧